وزارة الاعلام
هيئة الاستعلامات

الميثاق الوطني

وزارة الإعـــلام
الهيئة العامة للاستعلامات

الميثاق الوطنى

قدم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر
الميثاق الوطني للمؤتمر الوطني
للقوى الشعبية في ٢١ مايو
سنة ١٩٦٢ وناقش المؤتمر
الميثاق وأقره بالإجماع

الباب الأول

نظـــرة عامـــة

ان يوم الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ كان بداية مرحلة جديدة ومجيدة فى تاريخ النضال المتواصل للشعب العربى فى مصر .

ان هذا الشعب ، فى ذلك اليوم المجيد ، بدأ تجربة ثورية فى جميع المجالات ، وسط ظروف متناهية فى صعوبتها وظلامها وأخطارها .

وتمكن هذا الشعب بصدقه الثورى ، وبارادة الثورة العنيدة فيه ، أن يغير حياته تغييرا أساسيا وعميقا فى اتجاه آماله الانسانية الواســعة .

ان اخلاص الشعب المصرى لقضية الثورة ، ووضوح الرؤية أمامه ، واستمرأره الدائب فى مصارعة جميع أنواع التحديات ، قد مكنه دون أدنى شك من تحقيق نموذج رائع للثـورة الوطنية — وهى الاستمرار المعاصر لنضال الانسان الحر عبر التاريخ —

من أجل حياة أفضل ، طليقة من قيود الاستغلال والتخلف فى جميع صورها المادية والمعنوية .

ان الشعب المصرى ، فى يوم بدء ثورته المجيدة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، أدار ظهره نهائيا لكل الاعتبارات البالية التى كانت تبدد قواه الايجابية ، وداس بأقدامه على كل الرواسب المتخلفة من بقايا قرون الاستبداد والظلم ، وأسقط الى غير ما رجعة جميع السلبيات التى كانت تحد من ارادته فى اعادة تشكيل حياته من جـديد .

ان طاقة التغيير الشـورى التى فجرها الشعب المصرى يوم ٢٣ يوليو تتجلى بكل القوى العظيمة الكامنة فيها ، اذا ما عادت الى الذاكرة كل جحافل الشر والظلام التى كانت تتربص بكل عود أخضر للأمل ينبت على وادى النيل العظيم .

لقد كان الغزاة الأجانب يحتلون — على أرضه وبالقرب منها — القواعد المدججة بالسـلاح ، ترهب الوطن المصرى ، وتحطم مقاومته .

وكانت الأسرة المالكة الدخـيلة تحكم بالمصلحة والهوى ، وتفرض المذلة والخنوع .

وكان الاقطاع يملك حقوله ، ويحتكر لنفسه خيراتها ،ولايترك لملايين الفلاحين العاملين عليها غير الهشيم الجاف المتخلف بعـد الحصاد .

وكان رأس المال يمارس ألوانا من الاستغلال للثروة المصرية ، بعدما استطاع السيطرة على الحكم وترويضه لخدمته .

ولقد ضاعف من خطورة المواجهة الثورية لهذه القوى المتحالفة مع بعضها ضد الشعب ، أن القيادات السياسية المنظمة لنضال الجماهير قد استسلمت واحدة بعد واحدة واجتذبتها الامتيازات الطبقية وامتصت منها كل قدرة على الصمود ، بل استعملتها بعد ذلك فى خداع جماهير الشعب تحت وهم الديمقراطية المزيفة .

وحدث نفس الشيء مع الجيش الذى حاولت القوى المسيطرة المعادية لمصالح الشعب أن تضعفه من ناحية ، وأن تصرفه من ناحية أخرى عن تأييد النضال الوطنى ، بل كادت أن تصل الى استخدامه فى تهديد هذا النضال وقمعه .

وفى مواجهة هذه الاحتمالات صباح اليوم الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ رفع الشعب المصرى رأسه بالايمان والعزة ومضى فى طريق الثورة ، مصمما على مجابهة الصعاب والأخطار والظلام عاقدا العزم فى غير تردد على احراز النصر توكيدا لحقه فى الحياة مهما كانت الأعباء والتضحيات .

ان قوة الارادة الثورية لدى الشعب المصرى تظهر فى أبعادها الحقيقية الهائلة اذا ما ذكرنا أن هذا الشعب البطل بدأ زحفه الثورى من غير تنظيم سياسى يواجه مشاكل المعركة . كذلك فان

هذا الزحف الثورى بدأ من غير نظرية كاملة للتغيير الثورى .

ان ارادة الثورة فى تلك الظروف الحافلة لم تكن تملك من دليل للعمل غير المبادىء الستة المشهورة التى نحتتها ارادة الثورة من مطالب النضال الشعبي واحتياجاته .

ولقد كان بمجرد اعلانها فى حد ذاته ، فى جو المصاعب والخطر والظلام ، دليلا على صلابة ارادة التغيير الثورى وعنادها الذى لا يلين :

١ — فى مواجهة جيوش الاحتلال البريطانى الرابضة فى منطقة قناة السويس كان المبدأ الأول هو « القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين » .

٢ — فى مواجهة تحكم الاقطاع الذى يستبد بالأرض ومن عليها كان المبدأ الثانى هو « القضاء على الاقطاع » .

٣ — فى مواجهة تسخير موارد الثروة لخدمة مصالح مجموعة من الرأسماليين كان المبدأ الثالث هو « القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم » .

٤ — فى مواجهة الاستغلال والاستبداد الذى كان نتيجة محتمة لهذا كله كان المبدأ الرابع هو « اقامة عدالة اجتماعية » .

٥ — فى مواجهة المؤامرات لاضعاف الجيش واستخدام ما تبقى من قوته لتهديد الجبهة الداخلية المتحفزة للثورة كان الهدف الخامس هو « اقامة جيش وطنى قوى » .

٦ — فى مواجهة التزييف السياسى الذى حاول أن يطمس معالم الحقيقة الوطنية كان الهدف السادس هو « اقامة حياة ديمقراطية سليمة » .

ان هذه المبادىء الستة التى أسلمها النضال الشعبى المتواصل الى الطلائع الثورية التى جندها لخدمته من داخل الجيش والطلائع الثورية التى تجاوبت معها تلقائيا وطبيعيا من خارجه ، لم تكن نظرية عمل ثورى كاملة ، ولكنها كانت فى تلك الظروف دليلا للعمل يمثل عمق هــذه الارادة الثورية ، ويلبى احتياجاتها ، ويبرز تصميمها على بلوغ الشوط الى مداه .

ان الشعب العظيم الذى كتب المبادىء الستة بدم شــهدائه وبنور الأمل الذى أعطوا حياتهم من أجله ، والذى دفع بالطلائع الثورية من أبنائه داخل الجيش وخارجه الى التصدى لمسئولية العمل الثورى على هدى من هذه المبادىء الستة التى تسلمتها أمانة من كفاح الأجيال ..

هذا الشعب العظيم مضى بعد ذلك فى تعميق نضاله وفى توسيع مضمونه .

لقد كان هذا الشعب العظيم هو المعلم الأكبر الذى جمل على عاتقه — فى أعقاب بدء العمل الثورى فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ — عمليتين تاريخيتين لهما آثارهما الضخمة :

١ — أن هذا الشعب المعلم راح أولا :

يطور المبادىء الستة ويحركها بالتجربة والممارسة وبالتفاعل الحي مع التاريخ القومي تأثرا به وتأثيرا فيه نحو برنامج تفصيلي يفتح طريق الثورة الى أهدافها اللامتناهية .

٢ — ثم أن هذا الشعب المعلم راح ثانيا :

يلقن طلائعه الثورية أسرار آماله الكبرى ، ويربطها دائما بهذه الآمال ، ويوسع دائرتها بأن يمنحها مع كل يوم عناصر جديدة قادرة على المشاركة فى صنع مستقبله .

ان هذا الشعب العظيم لم يكتف بأن يقوم بدور المعلم لطلائعه الثورية . وانما هو فوق ذلك أقام من وعيه حفاظا عليها يحميها من شرور الغير ومن شرور النفس كذلك .. ان الشعب لم يكتف بأن يهزم كل محاولة من أعدائه للنيل من طلائعه الثورية ، وانما قاوم كل الانحرافات التى قد تأتى من النسيان أو الغرور ، وظل دائما يرشد طلائعه الثورية الى طريق واجبها .

ان ارادة الثورة لدى الشعب العربى المصرى والصدق الذى سلحت نفسها به حققت مقاييس جديدة للعمل الوطنى .

لقد أكدت هذه الارادة وصدقها أنه لا يمكن أن تقوم عوائق أو قيود على امكانية التغيير الا احتياجات الجماهير ومطالبها العادلة

ان المنطق التقليدى — فى مثل الظروف التى واجهها نضال الشعب المصرى — كان يغرى بطريق المساومات والحلول الوسط والتفكير الاصلاحى الصادر عن العطاء والتبرع .

لقد كان ذلك — بالمنطق التقليدى — هو الممكن الوحيد فى مواجهة السيطرة الخارجية المعتـدية ، والسـيطرة الداخليـة المستغلة ، وفى غيبة تنظيم سياسى مستعد ، وبدون نظرية كاملة للعمـل .

لكن ارادة الثورة فى الشعب المصرى وصدقها تحدت هـذا المنطق التقليدى وجابهته بتفجير طاقات مليئة بامكانيات العمل المبدع الرائع .

ان يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان موعد هذا التفجير الثورى ، وفيه استطاع الشعب المصرى أن يعيد اكتشاف نفسه وأن يفتح بصره على امكانيات هائلة كامنة فيه .

ان هذه الامكانيات الهائلة حققت تجربة جديدة فى تاريخ الثورات ، وان السنوات التى مضت حتى الآن — منـذ يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ — سوف تثبت أنها ذخيرة قيمة بالنسبة لنضال شعوب كثيرة .

ان هذه التجربة أثبتت أن الشعوب المغلوبة على أمرها قادرة على الثورة ، وأكثر من ذلك أنها قادرة على الثورة الشاملة .

ان الشعب المصرى خاض خلال هذه التجربة غمار ثورات كثيرة تشابكت معاركها وتداخلت مراحلها ، ثم استطاع فى حقبة قصيرة من الزمان أن يقهر جميع أعداء ثوراته المتعـددة ، وأن يخرج بقوة اندفاع متزايدة الى مرحلة الانطلاق نحو التقدم .

ان الشعب المصرى فى نضاله ضد الاستعمار استطاع أن يشل فاعليات طبقات من المجتمع القديم كانت قادرة على خداعه بالتظاهر باشتراكها معه فى ضرب الاستعمار ، بينما هى فى الواقع متصلة فى مصالحها به .

ان حرب التحرير التى كان يمكن بالمفهوم التقليدى أن تحتاج الى وحدة جميع الطبقات فى الوطن حققت انتصارها فى الواقع حين حمت نفسها من أى ضربة خائنة فى الظهر .

ان الشعب المصرى خاض معركة التحرير ضد الاستعمار ، ولم تخدعه المظاهر وحرص طوال المعركة على أن يعزل عن صفوفه كل الذين ترتبط مع الاستعمار مصالحهم فى مواصلة الاستغلال .

وفى نفس الوقت فان الشعب المصرى وهو يجابه الثورة من أجل التطوير ويحاول تجميع المدخرات وتشجيعها وتحريكها فى اتجاه التنمية ، لم يغب عن باله أن الرأسمالية المحليـة الكبيرة استطاعت فى ظروف ثورات وطنية عديدة أن تحول نتائج الثورة الى أرباح لها ، لأنها — بامتلاكها للمدخرات القادرة على العمل

فى التنمية — تستطيع أن تحتل لنفسها مواقع الاحتكار التى تحصل منها على كل فوائد هذه التنمية .

ان الشعب المصرى فى ثورته الأصيلة ضرب جميع الاحتكارات المحلية فى نفس الوقت الذى كانت هذه الاحتكارات تتصور أن حاجته اليها بسبب ضرورات التطوير ماسة وشديدة .

ان هذه الثورة الأصيلة هى التى مكنت الشعب المصرى — وهو يتجه بكل جهوده الى الانتاج — أن يتأكد أولا من سيطرته الكاملة على كل أدوات الانتاج .

وفى نفس الوقت أيضا فان الشعب المصرى — ابان نضاله ضد الاستعمار ، كذلك ابان نضاله ضد محاولات الرأسمالية أن تستغل الاستقلال الوطنى لخدمة مصالحها تحت ضغط احتياجات التنمية — فى نفس هذا الوقت فان الشعب المصرى رفض ديكتاتورية أى طبقة من الطبقات ، وصمم على أن يكون تذويب الفوارق بين الطبقات هو طريقه الى الديموقراطية الكاملة لجميع قوى الشعب العاملة .

وفى نفس الوقت أيضا فان الشعب المصرى — تحت ظروف هذه المعارك الثورية المتشابكة المتداخلة — كان مصرا على أن يستخلص للمجتمع الجديد الذى يتطلع اليه علاقات اجتماعية جديدة تقوم عليها قيم أخلاقية جديدة وتعبر عنها ثقافة وطنية جديدة .

لقد عبر الشعب المصرى مراحل التطور بحيوية وشباب ، مجتازا المسافة الشاسعة من رواسب مجتمع اقطاعى بدأ فيه عصر الرأسمالية الى المرحلة التى بدأ فيها التحول الاشتراكى بدون اراقة دماء .

ان هذه الصور من الثورة الشاملة تكاد فى الواقع أن تكون سلسلة من الثورات . وفى المنطق التقليدى حتى لحركات ذات طابع ثورى سبقت فى التاريخ ، فان هذه الثورات كان لابد لها أن تتم فى مراحل مستقلة يستجمع الجهد الوطنى قواه بعد كل مرحلة منها ليواجه المرحلة التالية .

لكن العمل العظيم الذى تمكن الشعب المصرى من انجازه بالثورة الشاملة ذات الاتجاهات المتعددة يصنع ، حتى بمقاييس الثورات العالمية ، تجربة ثورية جديدة .

ان هذا العمل العظيم تحقق بفضل عدة ضمانات تمكن النضال الشعبى من توفيرها :

أولا — ارادة تغيير ثورى ترفض أى قيد او حد لحقوق الجماهير ومطالبها .

ثانيا — طليعة ثورية مكنتها ارادة التغيير الثورى من سلطة الدولة لتحويلها من خدمة المصالح القائمة الى خدمة المصالح صاحبة الحق الطبيعى والشرعى وهى مصالح الجماهير .

ثالثا — وعى عميق بالتاريخ وأثره على الانسان المعاصر ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى لقدرة هذا الانسان بدوره على التأثير فى التاريخ .

رابعا — فكر مفتوح لكل التجارب الانسانية ، يأخذ منها ويعطيها ، لا يصدها عنه بالتعصب ولا يصد نفسه عنها بالعقد .

خامسا — ايمان لا يتزعزع بالله وبرسله ورسالاته القدسية التى بعثها بالحق والهدى الى الانسانية فى كل زمان ومكان .

وان أعظم تقدير لنضال الشعب العربى فى مصر ولتجربته الرائدة هو الدور الذى استطاع أن يؤثر به فى حياة أمته العربية وخارج حدود وطنه الصغير الى آفاق وطنه الأكبر .

ان تجربة الشعب المصرى أحدثت أصداء بعيدة المدى فى نضال أمته العربية .

ان ثورة الشعب المصرى حركت احتمالات الثورة فى الأرض العربية كلها ، وليس من شك أن هذه الحركة كانت أحد الدوافع القوية التى مكنت من النجاح الثورى فى مصر .

ان الأصداء القوية — التى أحدثتها ثورة الشعب المصرى فى الأفق العربى كله — عادت اليه مرة أخرى على شكل قوة محركة تدفع نشاطه وتمنحه شبابا متجددا .

ان ذلك التفاعل المتبادل يؤكد — فى حد ذاته — وحدة شعوب الأمة العربية .

واذا كانت التجربة الثـورية الشاملة قد ألقيت مسئوليتها الأولى على الشعب العربى فى مصر ، فان تجاوب بقية شـعوب الأمة العربية مع التجربة كان من الأسباب القـوية التى مكنت الشعب المصرى أن ينتصر . وليس من شك أن الشعب المصرى مطالب اليوم بأن يجعل انتصاره فى خدمة قضية الثورة الشاملة فى بقية شعوب أمته العربية .

ان أصداء النصر الذى حققه الشعب العربى فى مصر لم تقتصر على آفاق المنطقة العربية ، وانما كانت للتجربة الجديدة الرائدة آثارها البعيدة على حركة التحرير فى أفريقيا وفى آسيا وفى أمريكا اللاتينية .

ان معركة السويس التى كانت أحـد الأدوار البـارزة فى التجربة الثورية المصرية لم تكن لحظة اكتشف فيها الشعب المصرى نفسه ، أو اكتشفت فيها الأمة العربية امكانياتها فقط ، وانما كانت هذه اللحظة عالمية الأثر رأت فيها كل الشعوب المغلوبة على أمرها أن فى نفسها طاقات كامنة لا حدود لها ، وأنها تقدر على الثورة .. بل ان الثورة هى طريقها الوحيد .

الباب الثاني

فى ضرورة الثــــورة

لقد أثبتت التجربة ، وهى ما زالت تؤكد كل يوم ، أن الثورة هى الطريق الوحيد الذى يستطيع النضال العربى أن يعبر عليه من الماضى الى المستقبل .

فالثورة هى الوسيلة الوحيدة التى تستطيع بها الأمة العربية أن تخلص نفسها من الأغلال التى كبلتها ومن الرواسب التى أثقلت كاهلها . فان عوامل القهر والاستغلال التى تحكمت فيها طويلا ونهبت ثرواتها لن تستسلم بالرضا ، وانما لا بد على القوى الوطنية أن تصرعها وأن تحقق عليها انتصارا حاسما ونهائيا .

والثورة هى الوسيلة الوحيدة لمغالبة التخلف الذى أرغمت عليه الأمة العربية كنتيجة طبيعية للقهر والاستغلال ، فان وسائل العمل التقليدية لم تعد قادرة على أن تطوى مسافة التخلف الذى طال مداه بين الأمة العربية وبين غيرها من الأمم السابقة فى التقدم ، ولابد — والأمر كذلك — من مواجهة جذرية للأمور تكفل تعبئة جميع الطاقات المعنوية والمادية للأمة لتحمل هذه المسئولية .

والثورة بعد ذلك هى الوسيلة الوحيدة لمقابلة التحدى الكبير الذى ينتظر الأمة العربية وغيرها من الأمم التى لم تستكمل نموها. ذلك التحدى الذى تسببه الاكتشافات العلمية الهائلة التى تساعد على مضاعفة الفوارق ما بين التقدم والتخلف ، فانها بما توصلت اليه من المعارف تيسر للمتقدمين أن يكونوا أكثر تقدما ، وتفرض على الذين تخلفوا أن يكونوا — بالنسبة اليهم — أكثر تخلفا برغم كل ما قد يبذلونه من جهود طيبة لتعويض ما فاتهم .

ان الطريق الثورى هو الجسر الوحيد الذى تتمكن به الأمة العربية من الانتقال بين ما كانت فيه ، وبين ما تتطلع اليه .

والثورةالعربية—أداة النضال العربىالآن وصورتهالمعاصرة— تحتاج الى أن تسلح نفسها بقدرات ثلاث تستطيع بواسطتها أن تصمد لمعركة المصير التى تخوض غمارها اليوم ، وأن تنتزع النصر محققة أهدافها من جانب ومحطمة جميع الأعداء الذين يعترضون طريقها من جانب آخر .

وهذه القدرات الثلاث هى :

أولا — الوعى القائم على الاقتناع العلمى النابع من الفكر المستنير ، والناتج من المناقشة الحرة التى تتمرد عـلى سياط التعصب أو الارهاب .

ثانيا — الحـركة السريعة الطليقة التى تستجيب للظروف

المتغيرة التى يجابهها النضال العربى . على أن تلتزم هذه الحركة بأهداف النضال وبمثله الأخلاقية .

ثالثا — الوضوح فى رؤية الأهداف ومتابعتها باستمرار ، وتجنب الانسياق الانفعالى الى الدروب الفرعية التى تبتعد بالنضال الوطنى عن طريقه وتهدر جزءا كبيرا من طاقته .

وان الحاجة الى هذه الأسلحة الثلاثة تستمد قيمتها الحيوية من الظروف التى تعيشها التجربة الثورية العربية وتباشر تحت تأثيراتها دورها فى توجيه التاريخ العربى .

ان الثورة العربية مطالبة اليوم بأن تشق طريقا جديدا أمام أهداف النضال العربى .

ان عهودا طويلة من العذاب والأمل بلورت فى نهاية المطاف أهداف النضال العربى ظاهرة واضحة صادقة فى تعبيرها عن الضمير الوطنى للأمة ، وهى « الحرية والاشتراكية والوحدة » .

بل ان طول المعاناة من أجل هذه الأهداف كاد أن يفصل مضمونها ويرسم حدودها .

لقد أصبحت الحرية الآن تعنى حرية الوطن وحرية المواطن .

وأصبحت الاشتراكية وسيلة وغاية ، هى الكفاية والعدل .

وأصبح طريق الوحدة هو الدعوة الجماهيرية لعودة الأمر الطبيعى لأمة واحدة مزقها أعداؤها ضد ارادتها وضد مصالحها ،

والعمل السلمى من أجل تقريب يوم هذه الوحدة ، ثم الاجماع عل قبولها تتويجا للدعوة والعمل معا

لقد كانت هذه الأهداف نداءات مستمرة للنضال العربى . ولكن الثورة العربية الآن تواجه مسئولية شق طريق جديد أمام هذه الأهداف .

والحاجة الى طريق جديد لا تصدر عن رغبة فى التجديد لذاته ولا تصدر بدافع الكرامة الوطنية ، وانما لأن الثورة العربية تواجه ظروفا جديدة ، ولابد لها فى مواجهة هذه الظروف الجديدة أن تجد الحلول الملائمة لها .

ومن ثم فان التجربة الثورية العربية لا تستطيع أن تنقل ما توصل اليه غيرها .

ومع أن خصائص الشعوب ومقومات الشخصية الوطنية تفرض خلافا فى منهاج كل منها لحل مشاكله ، الا أن الخلاف الأكبر هو ما تفرضه الظروف المتغيرة التى تسود العالم كله وتحكمه ، خصوصا هذه التغييرات البعيدة المدى التى طرأت على العالم بعد الحرب العالمية الثانية من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٥ .

ان هذه الظروف تأتى بتغييرات شاملة وعميقة على الجو الذى يجرى فيه النضال الوطنى لكل الأمم .

وليس معنى ذلك أن النضال الوطنى للشعوب وللأمم مطالب

اليوم بأن يخترع مفاهيم جديدة لأهدافه الكبرى ، ولكن معناه أنه مطالب اليوم بأن يجد الأساليب المسايرة لاتجاه التطور العام والمتفقة مع طبيعة العالم المتغيرة .

ان أبرز التغييرات التى طرأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يمكن تلخيصها فيما يلى :

أولا — تعاظم قوة الحركات الوطنية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية حتى لقد استطاعت هذه الحركات أن تقود معارك عديدة ومنتصرة ضد القوى الاستعمارية ، ومن ثم أصبح لهذه الحركات الوطنية تأثير عالمى فعال .

ثانيا — ظهور المعسكر الشيوعى كقوة كبيرة يتزايد وزنها المادى والمعنوى يوما بعد يوم فى مواجهة المعسكر الرأسمالى .

ثالثا — التقدم العلمى الهائل الذى حقق طفرة فى وسائل الانتاج فتحت آفاقا غير محدودة أمام محاولات التطوير . كما أنه حقق طفرة فى أسلحة الحرب بلغت خطورتها الى حد أنها أصبحت رادعا يحول دون نشوبها بسبب ما تقدر على الحاقه من الأهوال بجميع الأطراف فى أية معركة . هذا فضلا عن التغيير الأساسى المذهل الذى حققه هذا التقدم العلمى فى وسائل المواصلات لدرجة أن تلاشت المسافات وسقطت الحواجز التى كانت تفصل ما بين الأمم فعليا وفكريا .

٦

رابعا — نتائج هذا كله فى محيط العلاقات الدولية ، وأهمها زيادة تأثير القوى المعنوية فى العالم ، كالأمم المتحدة ، والدول غير المنحازة ، وقوة الرأى العام العالمى .

وفى نفس الوقت اضطر الاستعمار تحت هذه الظروف الى الاتجاه نحو وسائل العمل غير المباشر ، عن طريق غزو الشعوب والسيطرة عليها من الداخل ، وعن طريق التكتلات الاقتصادية الاحتكارية ، وعن طريق الحرب الباردة التى تدخل فى نطاقها محاولة تشكيك الأمم الصغيرة فى قدرتها على تطوير نفسها وعلى الاسهام الايجابى المتكافىء فى خدمة المجتمع الانسانى .

ان هذه التغييرات الضخمة فى العالم تأتى معها بظروف جديدة تؤثر تأثيرا لا جدال فيه على العمل من أجل أهداف النضال الوطنى لكل الأمم بما فى ذلك أهداف الأمة العربية .

واذا كانت أهداف النضال العربى هى الحرية والاشتراكية والوحدة ، فان التغييرات العالمية حملت تأثيرها الى وسائل العمل من أجلها .

بتفاعل هذه التغييرات العالمية مع ارادة الثورة الوطنية ، لم يعد أسلوب المصالحة مع الاستعمار ومساومته هو طريق الحرية ، فان الشعب العربى فى مصر تمكن من أن يحمل السلاح بنجاح فى بور سعيد دفاعا عن الحرية واستطاع أن يحقق سنة ١٩٥٦ انتصارا

حاسما ما زالت تتردد أصداؤه . كما تمكن الشعب العربى فى الجزائر من مواصلة الحرب المسلحة أكثر من سبع سنوات اصرارا على الحرية .

كذلك فان العمل الاشتراكى لم يعد حتما عليه أن يلتزم التزاما حرفيا بقوانين جرت صياغتها فى القرن التاسع عشر .

ان تقدم وسائل الانتاج ، ونمو الحركات الوطنية والعمالية فى مواجهة سيطرة الاستعمار والاحتكارات ، وازدياد فرص السلام فى العالم بتأثير القوى المعنوية وبتأثير ميزان الرعب الذرى فى نفس الوقت ، يخلق ظروفا جديدة أمام التجارب الاشتراكية تختلف تماما عن الظروف السابقة ، بل انها تستوجب هذا الاختلاف وتحتمه كضرورة .

والأمر كذلك فى تجربة الوحدة . فان النماذج السابقة لها فى القرن التاسع عشر ، وأبرزها تجربة الوحدة الألمانية وتجربة الوحدة الايطالية ، لم تعد تقبل التكرار . وان اشتراط الدعوة السلمية واشتراط الاجماع الشعبى ليس مجرد تمسك بأسلوب مثالى فى العمل الوطنى ، وانما هو فوق ذلك ، ومعه ، ضرورة لازمة للحفاظ على الوحدة الوطنية للشعوب العربية فى ظروف العمل من أجل الوحدة القومية للأمة العربية كلها وضد أعدائها الذين ما زالت قواعدهم على الأرض العربية ذاتها ، سواء أكانت هذه القواعد فى

قصور الرجعية المتعاونة مع الاستعمار لضمان مصالحها ، أم كانت في مستعمرات الحركة العنصرية الصهيونية التي يستخدمها الاستعمار مراكز للتهديد العسكري

والثورة العربية وهي تواجه هذا العالم لابد لها أن تواجهه بفكر جديد لا يحبس نفسه في نظريات مغلقة يقيد بها طاقته ، وان كان في نفس الوقت لا ينعزل عن التجارب الغنية التي حصلت عليها الشعوب المناضلة بكفاحها .

ان التجارب الاجتماعية لا تعيش في عزلة عن بعضها ، وانما التجارب الاجتماعية كجزء من الحضارة الانسانية تعيش بالانتقال الخصب وبالتفاعل الخلاق .

ان مشعل الحضارة انتقل من بلد الى بلد ، لكنه في كل بلد كان يحصل على زيت جديد يقوى به ضوءه على امتداد الزمان .

وكذلك التجارب الاجتماعية . انها قابلة للانتقال ، لكنها ليست قابلة لمجرد النقل . قابلة للدراسة المفيدة ، لكنها ليست قابلة لمجرد الحفظ عن طريق التكرار .

وهذه أولى مسئوليات القيادات الشعبية الثورية للأمة العربية . ومعنى ذلك أن هذا العمل الثوري الطليعي لابد أن تتحمل القسط الأكبر منه القيادات الشعبية الثورية في الجمهورية العربية المتحدة التي فرضت عليها الظروف الطبيعية والتاريخية

مسئولية أن تكون الدولة النواة فى طلب الحرية والاشتراكية والوحدة للأمة العربية .

ان هذه القيادات الشعبية مطالبة الآن أن تتأمل تاريخها ، وأن تنظر الى واقع عالمها ، ثم تقدم على صنع مستقبلها واقفة فى ثبات على أرضها .

الباب الثالث

جذور النضال المصرى

منذ زمان بعيد فى الماضى لم تكن هناك سدود بين بلاد المنطقة التى تعيش فيها الأمة العربية الآن .

وكانت تيارات التاريخ التى تهب عليها واحدة ، كما كانت مساهمتها الايجابية فى التأثير على هذا التاريخ مشتركة .

ومصر بالذات لم تعش حياتها فى عزلة عن المنطقة المحيطة بها ، بل كانت دائما بالوعى ، وباللاوعى فى بعض الأحيان ، تؤثر فيما حولها وتتأثر به كما يتفاعل الجزء مع الكل ، وتلك حقيقة ثابتة تظهرها دراسة التاريخ الفرعونى صانع الحضارة المصرية والانسانية الأولى ، كما تؤكدها بعد ذلك وقائع عصور السيطرة الرومانية والاغريقية .

وكان الفتح الاسلامى ضوءا أبرز هذه الحقيقة وأنار معالمها وصنع لها ثوبا جديدا من الفكر والوجدان الروحى .

وفى اطار التاريخ الاسلامى ، وعلى هدى رسالة محمدصلىالله

عليه وسلم ، قام الشعب المصرى بأعظم الأدوار دفاعا عن الحضارة الانسـانية .

وقبل أن ينزل ظلام الغزو العثمانى على المنطقة بأسرها كان شعب مصر قد تحمل ببسالة منقطعة النظير مسئوليات حاسمة لصالح المنطقة كلها .

كان قد تحمل المسئولية المادية والعسكرية فى صد أولى موجات الاستعمار الأوروبى التى جاءت متسترة وراء صليب المسيح وهى أبعد ما تكون عن دعوة هذا المعلم العظيم .

وكان قد تحمل المسئولية المادية والعسكرية فى رد غزوات التتار الدين اجتاحوا سهول الشرق واجتازوا جباله حاملين الخراب معهم والدمار .

ثم كان قد تحمل المسئولية الأدبية فى حفظ التراث الحضارى العربى وذخائره الحافلة ، وجعل من أزهره الشريف حصنا للمقاومة ضد عوامل الضـعف والتفتت التى فرضـتها الخلافة العثمانية استعمارا ورجعية باسم الدين ، والدين منها براء .

ولم تكن الحملة الفرنسية على مصر مع مطلع القرن التاسع عشر هى التى صنعت اليقظة المصرية فى ذلك الوقت — كما يقول بعض المؤرخين — فان الحملة الفرنسية حين جاءت الى مصر وجدت الأزهر يموج بتيارات جديدة تتعدى جدرانه الى الحياة فى مصر

كلها ، كما وجدت أن الشعب المصرى يرفض الاستعمار العثمانى المقنع باسم الخلافة ، والذى كان يفرض عليه دون ما مبرر حقيقى تصادما بين الايمان الدينى الأصيل فى هذا الشعب وبين ارادة الحياة التى ترفض الاستبداد .

ولقد وجدت هذه الحملة مقاومة عنيفة لسيطرة المماليك وتمردا مستمرا على محاولاتهم لفرض الظلم على الشعب المصرى. وبرغم أن هذه المقاومة العنيفة والتمرد المستمر قد كلفا شعب مصر غاليا فى ثروته الوطنية وفى حيويته ، فان الشعب المصرى كان صامدا ثابت الايمان .

على أن الحملة الفرنسية جاءت معها بزاد جديد لطاقة الشعب الثورية فى مصر ذلك الوقت . جاءت ومعها لمحات عن العلوم الحديثة التى طورتها الحضارة الأوروبية بعد أن أخذتها عن غيرها من الحضارات ، والحضارة الفرعونية والعربية فى مقدمتها .

كذلك جاءت معها بالأساتذة الكبار الذين قاموا بدراسة أحوال مصر وبالكشف عن أسرار تاريخها القديم .

وكان هذا الزاد يحمل فى طياته ثقة بالنفس ، كما كان يحمل آفاقا جديدة تشد خيال الحركة المتحفزة للشعب المصرى .

ولقد كانت هذه اليقظة الشعبية هى القوة الدافعة وراء عهد محمد على . واذا كان هنا شبه اجماع على أن محمد على هو مؤسس الدولة الحديثة فى مصر ، فان المأساة فى هذا العهد هى

ن محمد على لم يؤمن بالحركة الشعبية التى مهدت له حكم مصر الا بوصفها نقطة وثوب الى مطامعه . ولقد ساق مصر وراءه الى مغامرات عقيمة استهدفت مصالح الفرد متجاهلة مصالح الشعب.

ان اليابان الحديثة بدأت تقدمها فى نفس هذا الوقت الذى بدأت فيه حركة اليقظة المصرية . وبينما استطاع التقدم اليابانى أن يمضى ثابت الخطى ، فان المغامرات الفردية عرقلت حركة اليقظة المصرية وأصابتها بنكسة ألحقت بها أفدح الأضرار .

ان هذه النكسة فتحت الباب للتدخل الأجنبى فى مصر على مصراعيه ، بينما كان الشعب قبلها قد رد بتصميم ونجاح محاولات غزو متوالية كانت أقربها فى ذلك الوقت حملة فريزر ضد رشيد .

ومن سوء الحظ أن النكسة وقعت فى مرحلة هامة من مراحل تطور الاستعمار ، فان الاستعمار كان قد تطور فى ذلك الوقت من مجرد احتلال المستعمرات واستنزاف مواردها الى مرحلة الاحتكارات المالية لاستثمار رءوس الأموال المنهوبة من المستعمرات .

وكانت النكسة فى مصر بابا مفتوحا لقوى السيطرة العالمية .

وبدأت الاحتكارات المالية الدولية دورها الخطير فى مصر وركزت نشاطها فى اتجاهين واضحين هما : حفر قناة السويس ، وتحويل أرض مصر الى حقل كبير لزراعة القطن لتعويض الصناعة

البريطانية عن أقطان أمريكا التى قل ورودها الى بريطانيا بسبب انتهاء سيطرتها على أمريكا ، ثم انقطع وصولها تمـاما بسبب ظروف الحرب الأهلية الأمريكية .

ولقد عاشت مصر فى هذه الفترة تجربة مروعة استنزفت فيها كل امكانيات الثروة الوطنية لصالح القوى الأجنبية ، ولمصلحة عدد من المغامرين الأجانب الذين تمكنوا من السيطرة على أمراء أسرة محمد على وساعدهم على ذلك فداحة النكسة التى أصيبت بها حركة اليقظة المصرية .

على أن روح هذا الشعب لم تستسلم ، وانما استطاعت تحت المحن العصيبة فى هذه الفترة أن تختزن طاقات تحفزت لاطلاقها فى اللحظة المناسبة .

وكانت هذه الطاقة هى العلم الذى حصل عليه آلاف من شباب مصر الرواد ممن أرسلوا أيام الصحوة التى سبقت النكسة من حكم محمد على الى أوروبا ليتمكنوا من العلم الحديث . فان هؤلاء استطاعوا بعد عودتهم الى الوطن أن يجلبوا معهم بذورا صالحة ما لبثت التربة الثورية الخصبة لمصر أن احتضنتها لتخرج منها بشائر نبت ثقافى جديد راح ينشر ألوانا رائعة من الأزهار على ضفاف النيل الخالد .

وليس صدفة أن هذه الزهور المتفتحة على ضفاف وادى

النيل كانت بمثابة الومضات اللامعة التى لفتت أنظار العناصر المتطلعة الى التقدم فى المنطقة كلها نحو مصر ، وجعلت منها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر منبرا للفكر العربى كله ومسرحا لفنونه وملتقى لكل الثوار العرب من وراء الحدود المصطنعة والموهومة .

ولقد أحست الاحتكارات الاستعمارية الطامعة فى المنطقة بالأمل الجديد يستجمع قواه ويتحفز . وكانت بريطانيا بالذات لا تحول أنظارها عن مصر بحكم اهتمامها بالطريق الى الهند ، ومن ثم ألقت بثقلها كله فى المعركة الثورية التى لاحت مقدماتها بين القوى الشعبية وبين أسرة محمد على الدخيلة المغامرة .

وكانت ثورة عرابى هى قمة رد الفعل الثورى ضد النكسة .

وكان الاحتلال البريطانى العسكرى لمصر سنة ١٨٨٢ — ضمانا لمصالح الاحتكارات المالية الأجنبية وتأييدا لسلطة الخديو ضد الشعب — هو التعبير عن ارادة الاستعمار فى استمرار بقاء النكسة ، ومواصلة القهر والاستغلال ضد شعب مصر .

ان قوة الاحتلال البريطانى العسكرية ، ومؤامرات المصالح الاحتكارية الاستعمارية ، والاقطاع الذى أقامته أسرة محمد على باحتكارها للأرض أو اقتسام جزء منها بين أصدقائها أو أصدقاء المستغلين الأجانب ، ذلك كله لم يستطع أن يطفىء شعلة الثورة على الأرض المصرية .

ان وادى النيل لم تنقطع فيه أصوات النداءات الثورية فى مواجهة هذا الارهاب المتحكم الذى تسنده قوى الاحتلال الأجنبى والمصالح الدولية الاستعمارية .

ان أصداء المدافع التى ضربت الاسكندرية وأصداء القتال الباسل الذى طعن من الخلف فى التل الكبير لم تكد تخفت حتى انطلقت أصوات جديدة تعبر عن ارادة الحياة التى لا تموت لهذا الشعب الباسل وعن حركة اليقظة التى لم تقهرها المصائب والمصاعب .

لقد سكت أحمد عرابى ، لكن صوت مصطفى كامل بدأ يجلجل فى آفاق مصر .

ومن عجب أن هذه الفترة التى ظن فيها الاستعمار والمتعاونون معه أنها فترة الخمود كانت من أخصب الفترات فى تاريخ مصر بحثا فى أعماق النفس وتجميعا لطاقات الانطلاق من جديد .

لقد ارتفع صوت محمد عبده فى هذه الفترة ينادى بالاصلاح الدينى . وارتفع صوت لطفى السيد ينادى بأن تكون مصر للمصريين . وارتفع صوت قاسم أمين ينادى بتحرير المرأة .

وكانت تلك كلها مقدمة موجة ثورية جديدة ما لبثت أن تفجرت سنة ١٩١٩ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وبعد خيبة الأمل فى الوعود البراقة التى قطعها الحلفاء على أنفسهم خلال

الحرب ، وفى مقدمتها وعود ويلسون التى ما لبث هو نفسه أن تنكر لها واعترف بالحماية البريطانية على مصر .

وركب سعد زغلول قمة الموجة الثورية الجديدة يقود النضال الشعبى العنيد الذى وجهت اليه الضربات المتلاحقة أكثر من مائة عام متواصلة دون أن يستسلم أو ينهزم .

ان ثورة الشعب المصرى سنة ١٩١٩ تستحق الدراسة الطويلة، فان الأسباب التى أدت الى فشلها هى نفس الأسباب التى حركت حوافز الثورة سنة ١٩٥٢ .

ان هناك ثلاثة أسباب واضحة أدت الى فشل هذه الثورة ، ولابد من تقييمها فى هذه المرحلة تقييما أمينا ومنصفا :

أولا — أن القيادات الثورية أغفلت اغفالا يكاد أن يكون تاما مطالب التغيير الاجتماعى ، على أن تبرير ذلك واضح فى طبيعة المرحلة التاريخية التى جعلت من طبقة ملاك الأراضى أساسا للأحزاب السياسية التى تصدت لقيادة الثورة .

ومع أن اندفاع الشعب الى الثورة كان واضحا فى مفهومه الاجتماعى ، الا أن قيادات الثورة لم تتنبه لذلك بوعى ، حتى لقد ساد تحليل خاطىء فى هذا الظرف ردده بعض المؤرخين مؤداه أن الشعب المصرى ينفرد عن بقية شعوب العالم بأنه لا يثور الا فى حالة الرخاء . ولقد استدلوا على ذلك بأن الثورة وقعت فى ظروف

الرخاء الذى صاحب ارتفاع أسعار القطن فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى . وذلك استدلال سطحى ، فان هذا الرخاء كان محصورا فى طبقة ملاك الأراضى وطبقة التجار والمصدرين الأجانب الذين استفادوا من ارتفاع الأسعار ، وبذلك زاد التناقض بينهم وبين الكادحين من الفلاحين الذين كانوا يروون حقول القطن بعرقهم ودمائهم دون أن تتغير أحوالهم بارتفاع أسعاره . وكان هذا الحرمان فى القاعدة بتناقضه مع الرخاء فى القمة من أسباب الاحتكاك الذى أشعل شرارة الثورة .

ان المحرومين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها .

لكن القيادات التى تصدت فى مقدمة الموجة الثورية سنة ١٩١٩ ، باغفالها للجوانب الاجتماعية من محركات الانفجار الثورى ، لم تستطع أن تتبين بوضوح أن الثورة لا تحقق غاياتها بالنسبة للشعب الا اذا مدت اندفاعها الى ما بعد المواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال ، ووصلت الى أعماق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد كانت الدعوة الى تمصير بعض أوجه النشاط المالى هى قصارى الجهد فى ذلك الوقت ، فى حين أن الدعوة الى اعادة توزيع الثروة الوطنية أصلا وأساسا كانت هى المطلب الحيوى الذى يتحتم البدء فيه من غير تأخير أو ابطاء .

ثانيا — أن القيادات الثورية فى ذلك الوقت لم تستطع أن تمد بصرها عبر سيناء وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية ، ولم تستطع أن تستشف من خلال التاريخ أنه ليس هناك صدام على الاطلاق بين الوطنية المصرية وبين القومية العربية .

لقد فشلت هذه القيادات فى أن تتعلم من التاريخ ، وفشلت أيضا فى أن تتعلم من عدوها الذى تحاربه ، والذى كان يعامل الأمة العربية كلها على اختلاف شعوبها طبقا لمخطط واحد .

ومن هنا فان قيادات الثورة لم تتنبه الى خطورة وعد بلفور الذى أنشأ اسرائيل لتكون فاصلا يمزق امتداد الأرض العربية وقاعدة لتهديدها .

وبهذا الفشل فان النضال العربى فى ساعة من أخطر ساعات الأزمة حرم من الطاقة الثورية المصرية ، وتمكنت القوى الاستعمارية من أن تتعامل مع أمة عربية ممزقة الأوصال مفتتة الجهد .

واختصت ادارة الهند البريطانية بالتعامل مع شبه الجزيرة العربية ومع العراق .

وانفردت فرنسا بسوريا ولبنان .

بل وصل الهوان بالأمة العربية فى ذلك الوقت الى حد أن جواسيس الاستعمار تصدروا قيادة حركات ثورية عربية ، وكانت

بأمرهم ومشورتهم تقام العروش للذين خانوا النضال العربى وانحرفوا عن أهدافه .

كل هذا والحركة الثورية الوطنية فى مصر تتصور أن هذه الأحداث لا تعنيها وأنها لا ترتبط مصيريا بكل هذه التطورات الخطيرة .

ثالثا — أن القيادات الثورية لم تستطع أن تلائم بين أساليب نضالها وبين الأساليب التى واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب فى ذلك الوقت . ان الاستعمار اكتشف أن القوة العسكرية تزيد ثورات الشعوب اشتعالا ، ومن ثم انتقل من السيف الى الخديعة، وقدم تنازلات شكلية لم تلبث القيادات الثورية أن خلطت بينها وبين الجوهر الحقيقى ، وكان منطق الأوضاع الطبقية يزين لها هذا الخلط .

ان الاستعمار فى هذه الفترة أعطى من الاستقلال اسمه وسلب مضمونه ، ومنح من الحرية شعارها واغتصب حقيقتها .

وهكذا انتهت الثورة باعلان استقلال لا مضمون له ، وبحرية جريحة تحت حراب الاحتلال .

وزادت المضاعفات خطورة بسبب الحكم الذاتى الذى منحه الاستعمار والذى أوقع الوطن باسم الدستور فى محنة الخلاف على الغنائم دون نصر .

وكانت النتيجة أن أصبح الصراع الحزبى فى مصر ملهاة تشغل الناس وتحرق الطاقة الثورية فى هباء لا نتيجة له .

وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ التى عقدت بين مصر وبريطانيا ، والتى اشتركت فى توقيعها جبهة وطنية تضم كل الأحزاب السياسية العاملة فى ذلك الوقت ، بمثابة صك الاستسلام للخديعة الكبرى التى وقعت فيها ثورة ١٩١٩ . فقد كانت مقدمتها تنص على استقلال مصر ، بينما صلبها فى كل عبارة من عباراته يسلب هذا الاستقلال كل قيمة له وكل معنى .

الباب الرابع

درس النكسة

لقد كانت فترة الخطر الحقيقى على نضال الشعب المصرى الطويل هى هذه الفترة الحافلة بالخديعة ما بين انتكاسة سنة ١٩١٩ الى حين تنبهت القوى الشعبية للخطر الذى يتهددها من منطق المساومة والاستسلام ، ومن ثم بدأ التأهب النفسى لثورة يوليو ١٩٥٢ .

ان هذه الفترة كانت قادرة ، لولا صلابة الشعب ومعدنه الأصيل ، أن تحمل البلاد الى حالة من اليأس تخنق كل حوافز الرغبة فى التغيير أو تلحق بها الشلل الذى يمنعها من الحركة .

ان هذه الفترة التى يمكن أن ننظر اليها الآن باعتبارها فترة الأزمة الكبرى كانت حافلة بالواجهات المضللة التى تخفى وراءها الأطلال المتهاوية من بقايا ثورة سنة ١٩١٩ .

لقد كانت القيادات الباقية من ذكريات الثورة ما زالت واقفة فى المقدمة ، ولكن هذه القيادات فقدت كل طاقاتها الثورية ،

وأسلمت كل الشعارات التى رفعها الشعب سنة ١٩١٩ الى كبار ملاك الأرض الذين كانوا دعامـة التنظيمات الحزبية القائمة ، وأشركوا فيها بعض الانتهـازيين الذين اجتذبتهم عملية تقسيم الغنائم بعد انتكاسة الثورة .

ولقد ظهرت فى هذا الجو فئات طفيلية .

لقد استطاع هذا الانحراف أن يجذب الى الجو الحزبى الفاسد جماعات من المثقفين كان فى قدرتهم أن يكونوا حراسا على أمانى الثورة الحقيقية ، لكن الاغراء كان أقوى من مقاومتهم .

كذلك استطاع هذا الانحراف أن يمهد لفئة من الرأسماليين ورثوا فى حقيقة الأمر نفس دور المغامرين الأجانب فى القرن التاسع عشر بكل سطحيته التى لا تهتم بتطوير الوطن ذاته قدر اهتمامها باستغلال أكبر جزء من ثروته ونزحها فى أقل وقت ممكن .

ثم انتهى المطاف بهذه الأحزاب جميعا الى الحد الذى دفعها للارتماء فى أحضان القصر تارة وفى أحضان الاستعمار تارة أخرى . وفى الواقع كان القصر والاستعمار ، بحكم مصالحهما ، فى صف واحد وان بدت الخلافات السطحية بينهما فى بعض الظروف . لكن الحقيقة الكبرى أن كليهما كانا يقفان فى الصف المعادى لمصالح الشعب والمضاد لاتجاه التقدم .

ان سلطة الشعب كانت خطرا على أوضاعهما الدخيلة ، واتجاه التقدم كان محققا أن يجرفهما معا الى نفس المصير .

وفى ذلك الوقت أيضا كانت هناك واجهة ديموقراطية مضللة استعانت بها الفلول المنهزمة من ثورة سنة ١٩١٩ لتخدع بها الشعب عن حقيقة مطالبه .

ان الديموقراطية بالطريقة التى جرت بها ممارستها فى مصر تلك الفترة كانت ملهاة مهينة .

ان الشعب لم يعد صاحب السلطة ، وانما أصبح الشعب أداة فى يد السلطة أو بمعنى أصح ضحية لها .

ولم تعد أصوات الجماهير هى التى تقرر خط السير الوطنى ، وانما أصبحت أصوات الجماهير تساق وفقا لارادة السلطات الحاكمة وأصدقائها . ولقد كان ذلك نتيجة طبيعية لاغفال الجانب الاجتماعى من أسباب ثورة الشعب سنة ١٩١٩ .

ان الذى يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه يقدر بالتبعية أن يحتكر أصواتهم وأن يسيطر عليهم ويملى فوقهم ارادته .

ان حرية رغيف الخبز ضمان لابد منه لحرية تذكرة الانتخابات .

ان هذه الأزمة العنيفة فتحت أمام سلطات الأسرة المالكة أبوابا جاهد النضال الشعبى طويلا لكى يسدها .

لكن انتكاسة الثورة شجعت الأسرة المالكة على تجاوز كل الحدود . وفى جو الأزمة لم يعد الدستور الذى رضيت به القيادات

الثورية ، منحة من الدخيل ومنة ، الا مجرد قصاصة ورق بهتت عليها الحقوق الشكلية التى كانت قد ألقيت للشعب لينشغل بها ويتلهى .

ولقد استسلمت القيادات التى تصدت للنضال الشعبى أمام سلطة القصر المتزايدة بسبب ضعفها المتزايد ، وركعت جميعا تلتمس الرضا الذى يصل بها الى مقاعد الحكم ، وتخلت بذلك عن الشعب وأهدرت كل قيمة له ، ناسية بذلك أنها تتخلى طواعية عن مصدر قوتها الوحيد ومنبعها الأصلى .

وانتهى الأمر الى حد أنهم هانوا على الشيطان الذى باعوه أرواحهم فوصل بهم الهوان الى حد أن تغيير الوزارات أصبح له ثمن معلوم يدفع للقصر ولوسطائه .

ان القيادات الوطنية حين تخلع جذورها من التربة الشعبية تحكم على نفسها بالذبول وبالموت .

ولسوف يبقى الوطن زمانا طويلا يشعر فى حلقه بمرارة الذل الذى أحسه فى هذه الفترة المتأزمة من جراء استهانة الاستعمار بنضاله استهانة فاقت كل حدود للاحتمال البشرى .

ان الثورة على الاستعمار حق طبيعى لكل الشعوب المستعمرة ، لكن الكراهية المرة التى يشعر بها شعبنا تجاه المستعمرين والتى ما زال يشعر بها حتى الآن رغم بعد أسبابها تستمد مبرراتها من هذه الفترة

ان الاستعمار فى هذه الفترة لم يكتف بارهاب شعوب الأمة العربية كلها ، وانما استهان بنضالها وبحقها فى الحياة .

ان الاستعمار تنكر لكل عهوده التى قطعها على نفسه خلال الحرب العالمية الأولى .

وكانت الأمة العربية تتصور أنها قريبة من يوم الاستقلال ويوم الوحدة .

ان الأمل فى الاستقلال تلقى ضربات قاسية ، فان البلاد العربية قسمت بين الدول الاستعمارية وفق مطامعها ، بل وفق نزواتها ، واخترع ساسة الاستعمار كلمات مهينة لتغطية الجريمة التى أقدموا عليها ، ككلمات الانتداب والوصاية .

ان قطعة من الأرض العربية فى فلسطين قد أعطيت من غير سند من الطبيعة أو التاريخ لحركة عنصرية عدوانية أرادها المستعمر لتكون سوطا فى يده يلهب به ظهر النضال العربى اذا استطاع يوما أن يتخلص من المهانة وأن يخرج من الأزمة الطاحنة . كما أرادها المستعمر فاصلا يعوق امتداد الأرض العربية ويحجز المشرق عن المغرب . ثم أرادها عملية امتصاص مستمرة للجهد الذاتى للأمة العربية تشغلها عن حركة البناء الايجابى .

ان ذلك كله تم بطريقة تحمل طابعا استفزازيا ولا تقيم وزنا لوجود الأمة العربية أو لكرامتها .

ان سخرية القدر من الأمة العربية وصلت الى حد أن جيوشها التى دخلت فلسطين لتحافظ على الحق العربى فيها كانت تحت القيادة العليا لأحد العمــلاء الذين اشتراهم الاستعمار بالثمن البخس . بل ان العمليات العسكرية تحت هذه القيادة العليا كانت فى يد ضابط انجليزى يتلقى أوامره من نفس الساسة الذين أعطوا للحركة الصهيونية وعد بلفور الذى قامت على أساســه الدولة اليهودية فى فلسطين .

ان سنوات طويلة سوف تمضى قبل أن تنسى الأمــة العربية مرارة التجربة التى عاشتها فى هذه الفترة محصورة بين الارهاب والاهانة .

ان الأمة العربية خرجت من هذه التجربة باصرار عميق على كراهية الاستعمار وعلى هزيمته . انها خرجت بدرس عظيم الفائدة عن حقيقته . ان الاستعمار ليس مجرد نهب لموارد الشعوب ، وانما هو عدوان على كرامتها وعلى كبريائها .

ان الشعب المصرى بدأ يتأهب لاستئناف دوره التاريخى حتى قبل أن تنتهى الحرب العالمية الثانية وقبل أن تنزاح الأشباح الكئيبة لدبابات الاحتلال عن مدنه الكبرى .

ولقد عبر الشعب المصرى عن نفسه برفضه العنيد أن يشترك فى الحرب التى لم تكن فى نظــره الا صراعا عــلى المستعمرات

والأسواق بين العنصرية النازية وبين الاستعمار البريطاني الفرنسي الذي جر على البشرية كلها ويلات لا حدود لها من القتل بالجملة والدمار الشامل .

لقد رفض الشعب المصرى كل الشعارات التى رفعها المتحاربون أعلاما فوق رءوسهم ليخدعوا بها الشعوب .

وسحب الشعب المصرى كله البقايا الباقية من تأييده للذين تعاونوا مع سلطة الاحتلال طمعا فى مكاسب السوق السوداء التى فرضتها الحرب وظلالها القاتمة .

وعمت الشباب المصرى موجة من السخط والغضب على كل الذين مدوا أيديهم للاحتلال وقبلوا وجوده . ولقد ترددت فى مصر فى ذلك الوقت أصداء طلقات الرصاص ، وتجاوبت أصداء انفجارات القنابل ، وكثرت التنظيمات السرية بمختلف اتجاهاتها وأساليبها .

لم تكن تلك هى الثورة وانما كان ذلك هو التمهيد لها .

كانت تلك هي مرحلة الغضب التى تمهد لاحتمالات الثورة .

ان الغضب مرحلة سلبية .

ان الثورة عمل ايجابى يستهدف اقامة أوضاع جديدة .

ان غضب الشعب المصرى الممهد للتغيير بدأ يجاوز النطاق الفردى الى النطاق الجماعى .

ان ثورات الفلاحين ضد استبداد الاقطاع وصلت الى حد الاشتباك المسلح بين الذين ثاروا على عبودية الأرض وبين سادة الأرض المتحكمين فيها وفى أقدار الذين ارتبطت حياتهم بها منذ أقدم العصور وان كانوا منذ أقدم العصور قد حرموا منها .

وحريق القاهرة ، مهما يكن وراءه من تدبير المدبرين ، كان يمكن اطفاؤه ، لكن ثورة السخط الشعبى زادته اشتعالا

ان الفئة المتحكمة فى العاصمة لم تكن تشعر باحتياجات الشعب ، وكانت غارقة فى حياتها المترفة لا تشعر بعذاب الجموع أو آلامها .

ان شرار الغضب أشعل من الحرائق فى القاهرة أكثر مما أشعلت يد التدبير الخفية التى بدأت عملية الحريق .

ان الجماهير فى القرية وفى المدينة كانت قد عبرت بما فيه الكفاية عن ارادتها الحقيقية مع مطلع السنة الحاسمة فى تاريخ مصر سنة ١٩٥٢ .

ان أعظم ما فى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أن القوات التى خرجت من الجيش لتنفيذها لم تكن هى صانعة الثورة ، وانما كانت أداة شعبية لها .

لقد كانت المهمة الكبرى للطلائع الثورية التى تحركت فى الجيش تلك الليلة الخالدة هى أنها استولت على الأمور فيه ،

واختارت له المكان الذى لا مكان له غيره ، وهو جانب النضال الشعبى ..

انها قامت بعملية تصحيح للأوضاع بالغة الأهمية والخطر فى تلك الظروف متحدية بذلك ارادة كل القوى الحاكمة التى أرادت عزل الجيش عن النضال الشعبى .

ان الثورة تفجرت تلك الليلة العظيمة من انضمام الجيش الى مكانه الطبيعى تحت قيادة الشعب وفى خدمة أمانيه .

ان الجيش فى تلك الليلة أعلن ولاءه للنضال الشعبى ، ومن ثم فتح الطريق أمام ارادة التغيير .

ان انضمام الجيش الى النضال الشعبى صنع أثرين هائلين فى نفس الليلة : لقد سلب قوى الاستغلال الداخلى أداتها التى كانت تهدد بها ثورة الشعب . كذلك فانه سلح النضال الشعبى فى مواجهة قوى السيطرة الأجنبية المحتلة بدرع من الصلب قادر أن يصد عنه ضربات الخيانة والغدر .

ان الثورة لم تحدث ليلة ٢٣ يوليو ، ولكن الطريق اليها قد فتح على مصراعيه تلك الليلة العظيمة .

ولقد أثبت الوعى الثورى فى مصر قدرته على تحمل المسئولية الكبرى التى ألقتها تطورات الظروف عليه .

ان الوعى الثورى استمد من حسه الوطنى الصافى قدرة على الرؤية الواضحة البعيدة المدى ، وبذلك أمكن اجتياز العقبات

التى كان يمكن أن تعترض طريق التغيير الثورى فى مثل ظروف التجربة التى عاشتها مصر تلك الأيام .

لقد كان يمكن أن يتحول الحدث الكبير الذى جرى ليلة ٢٣ يوليو الى مجرد تغيير للوزارة القائمة أو لنظام الحكم .

وكان يمكن أن يتحول من ناحية أخرى الى ديكتاتورية عسكرية تضيف الى التجارب الفاشلة تجربة أخرى فاشلة .

لكن أصالة الوعى الثورى وقوته سيطرت على اتجاهات الأمور ومنحت جميع العناصر الوطنية ادراكا لدورها فى توجيه النضال الوطنى .

ان أصالة هذا الوعى وقوته هى التى فرضت أن يكون الحدث الكبير ليلة ٢٣ يوليو خطوة على طريق تغيير جذرى شامل يعيد الأمانى الوطنية الى مجراها الثورى السليم الذى ضاع منها بسبب انتكاسة ثورة ١٩١٩ .

كما أن أصالة هذا الوعى وقوته هى التى رفضت تماما كل احتمالات قيام ديكتاتورية عسكرية ووضعت القوى الشعبية ، وفى طليعتها قوى الفلاحين والعمال ، موضع القيادة الفعلية .

كذلك ففي هذه الفترة الدقيقة تمرد الوعي الثورى الأصيل على منطق دعاة الاصلاح واختار طريق الثورة الشاملة .

ان احتياجات الوطن لم تكن تكتفى بترميم البناء القديم المتداعى وصلبه بقوائم تسنده واعادة طلائه .

وانما كانت احتياجات الوطن تتطلب بناءً جديداً ثابت الأساس صلبا شامخا .

ولقد كانت أكبر حجة ضد منطق دعاة الاصلاح أن البناء القديم انهار أنقاضا وركاما فى مواجهة التجربة الجديدة .

ان سقوط النظام الذى كان سائدا قبل الثورة .. هذا السقوط الكامل المريع ، كان يقطع بعدم جدوى محاولات الترميم .

لكن سقوط النظام القديم لم يكن هدف التطلع الثورى .

ان التطلع الثورى بكل آماله ومثله العليا يهتم بالبناء الجديد أكثر من اهتمامه بالأنقاض التى تداعت .

ان الباب الذى انفتح على مصراعيه ليلة ٢٣ يوليو ظل مفتوحا لفترة طويلة قبل أن يدخل منه التغيير الحتمى الذى طال انتظاره

لقد كانت هناك أنقاض النظام القديم وحطامه تسد الطريق ، كما كانت هناك رواسب متعفنة من مطامعه البالية المهزومة .

وفى الوقت نفسه فان القيادات السياسية التى كانت تتصدر الحياة للعامة سقطت كلها تحت أنقاض النظام القديم الذى شاركت فيه جميعها بانحرافاتها عن الأهداف الأصيلة التى كان يجب التزامها فى ثورة ١٩١٩ . لقد كانت جميعها شريكة فى سياسة (ساوم واستسلم) التى صاحبت فترة الأزمة وطبعتها بهذا الطابع المهين .

وكانت الأوضاع الطبقية قد أبعدت عناصر كثيرة صالحة للقيادة الفكرية عن صفوف القوى الشعبية المتطلعة للثورة والمطالبة بها .

وفى نفس الوقت فان الطلائع الثورية التى صنعت أحداث ليلة ٢٣ يوليو لم تكن قد أعدت نفسها لتحمل مسئولية التغيير الثورى الذى تصدت لمقدماته

لقد فتحت الباب للثورة تحت راية المبادىء الستة المشهورة .

ولكن هذه المبادىء كانت أعلاما للثورة وليست أسلوب عمل ثورى ومنهاج تغيير جذرى .

ولقد كان الأمر من الصعوبة بمكان خصوصا فى جو التغير العالمى البعيد المدى العظيم الأثر .

لكن الشعب المعلم صانع الحضارة راح يلقن طلائعه أسرار آماله الكبرى ، ومضى يحرك المبادىء الستة بالتجربة والخطأ نحو وضوح فكرى يصنع التصميم الهندسى لبناء المجتمع الجديد الذى يريده ، وراح الشعب الكادح يكدس مواد البناء ويكتل جميع القوى الثورية القادرة على الاسهام فيه من صفوف الجماهير الواسعة .

ان الشعب المعلم أراد لطلائعه الثورية أن تنضم الى صفوف العمل الجماهيرى ، وأوكل الى جيشه الوطنى مهمة حماية عملية البناء .

ثم راح يشرف بوعى وجدارة على التحول الرائد الخلاق نحو الاشتراكية الديمقراطية التعاونية .

الباب الخامس

عن الديمقراطية السليمة

ان الثورة بالطبيعة عمل شعبى وتقدمى .

انها حركة شعب بأسره يستجمع قواه ليقوم باقتحام عنيد لكل العوائق والموانع التى تعترض طريق حياته كما يتصورها وكما يريدها .

كما أنها قفزة عبر مسافة التخلف الاقتصادى والاجتماعى تعويضا لما فات ووصولا الى الآمال الكبرى التى تبدو خلال المثل الأعلى لما يريده للأجيال القادمة منه .

من هنا فان العمل الثورى الصادق لا يمكن أن يكمل بغير سمتين أساسيتين :

أولاهما : شعبيته .

وثانيتهما : تقدميته .

ان الثورة ليست عمل فرد والا كانت انفعالا شخصيا يائسا ضد مجتمع باكمله ..

والثورة ليست عمل فئة واحدة والا كانت تصادما مع الأغلبية .

وانما قيمة الثورة الحقيقية بمدى شعبيتها ، وبمدى ما تعبر به عن الجماهير الواسعة ، وبمدى ما تعبئه من قوى هذه الجماهير لاعادة صنع المستقبل ، وبمدى ما يمكن أن توفره لهذه الجماهير من قدرة على فرض ارادتها على الحياة .

والثورة تقدم بالطبيعة .

ان الجماهير لا تطالب بالتغيير ولا تسعى اليه وتفرضه لمجرد التغيير نفسه خلاصا من الملل ، وانما تطلبه وتسعى اليه وتفرضه تحقيقا لحياة أفضل تحاول بها أن ترتفع بواقعها الى مستوى أمانيها .

ان التقدم هو غاية الثورة . والتخلف المادى والاجتماعى هو المفجر الحقيقى لارادة التغيير والانتقال بكل قوة وتصميم مما كان قائما بالفعل الى ما ينبغى أن يقوم بالأمل .

ان الديمقراطية هى الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا شعبيا .

ان الديمقراطية هى توكيد السيادة للشعب ، ووضع السلطة كلها فى يده وتكريسها لتحقيق أهدافه .

وكذلك فان الاشتراكية هى الترجمة الصحيحة لكون الثورة

عملا تقدميا ، فان الاشتراكية هى اقامة مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع العمل وتكافؤ الفرص ، مجتمع الانتاج ومجتمع الخدمات.

ان الديمقراطية والاشتراكية من هذا التصور تصبحان امتدادا واحدا للعمل الثورى .

ان الديمقراطية هى الحرية السياسية ، والاشتراكية هى الحرية الاجتماعية ، ولا يمكن الفصل بين الاثنتين . انهما جناحا الحرية الحقيقية وبدونهما أو بدون أى منهما لا تستطيع الحرية أن تحلق الى آفاق الغد المرتقب .

ان عمق الوعى الثورى للشعب المصرى ووضوح الرؤية أمامه بفعل الصدق مع النفس قد مكنه غداة النصر العظيم فى معركة السويس من أن يحسن تقدير موقفه .

ان الشعب المصرى استطاع وسط مهرجان النصر العظيم أن يدرك أنه لم يحصل على الحرية فى معركة السويس ، وانما هو فى معركة السويس استخلص ارادته لكى يصنع بها الحرية ثوريا .

ان المعركة المجيدة مكنته من أن يكتشف قدراته وامكانياته ، وبالتالى أن يوجه هذه القدرات والامكانيات ثوريا لتحقيق الحرية .

ان النصر ضد الاستعمار ، بالنسبة لهذا الشعب العظيم ، لم يكن نهاية المطاف وانما كان بداية العمل الحقيقى ، وكان مجرد

مركز أكثر ملاءمة لمواصلة الحرب من أجل الحرية الحقيقية وضمانها مزدهرة على أرضه الى الأبد .

ان السؤال الذى طرح نفسه تلقائيا غداة النصر العظيم فى السويس هو :

لمن هذه الارادة الحرة التى استخلصها الشعب المصرى من قلب المعركة الرهيبة ؟

وكان الرد التاريخى الذى لا رد غيره هو أن هذه الارادة لا يمكن أن تكون لغير الشعب ، ولا يمكن أن تعمل لغير تحقيق أهدافه .

ان الشعوب لا تستخلص ارادتها من قبضة الغاصب لكى تضعها فى متاحف التاريخ ، وانما تستخلص الشعوب ارادتها وتدعمها بكل طاقاتها الوطنية لتجعل منها السلطة القادرة على تحقيق مطالبها .

ان هذه المرحلة من النضال هى أخطر المراحل فى تجارب الأمم .

انها النقطة التى انتكست بعدها حركات شعبية كانت تبشر بالأمل فى نتائج باهرة ، ولكنها نسيت نفسها بعد أول انتصار لها ضد الضغط الخارجى وتوهمت خطأ أن أهدافها الثورية تحققت ، ومن ثم تركت الواقع كما هو دون تغيير ناسية أن عناصر الاستغلال الداخلى متصلة عن قرب مع قوى الضغط الخارجى فان الصلة

بينهما والتعاون تفرضهما ظروف تبادل المنافع والمصالح على حساب الجماهير .

ان هذه الحركات الشعبية تسلم نفسها بعد ذلك للواجهات الدستورية الخادعة وتتصور بذلك أن الحرية استوفت حقوقها .

ولكن هذه الحركات الشعبية تكتشف دائما — وبعد فوات الأوان فى كثير من الأحيان — أنها بقصورها عن التغيير الثورى فى معناه الاقتصادى سلبت الحرية السياسية ضمانها الحقيقى ولم تترك لنفسها منها غير مجرد واجهة هشة لا تلبث أن تتحطم وتنهار بفعل التناقض بينها وبين الحقيقة الوطنية .

كذلك ففى هذه المرحلة الخطيرة من النضال الوطنى تنتكس حركات شعبية أخرى حين تنهج للتغيير الداخلى نظريات لا تنبع من التجربة الوطنية .

ان التسليم بوجود قوانين طبيعية للعمل الاجتماعى ليس معناه القبول بالنظريات الجاهزة والاستغناء بها عن التجربة الوطنية .

ان الحلول الحقيقية لمشاكل أى شعب لا يمكن استيرادها من تجارب شعب غيره .

ولا تملك أى حركة شعبية فى تصديها لمسئولية العمل الاجتماعى أن تستغنى عن التجربة .

ان التجربة الوطنية لا تفترض مقدما تخطئة جميع النظريات السابقة عليها أو تقطع برفض الحلول التى توصل اليها غيرها ، فان ذلك تعصب لا تقدر أن تتحمل تبعاته ، خصوصا وأن ارادة التغيير

الاجتماعى ، فى بداية ممارستها لمسئولياتها ، تجتاز فترة أشبه بالمراهقة الفكرية تحتاج خلالها الى كل زاد فكرى .

لكنها فى حاجة الى أن تهضم كل زاد تحصل عليه وأن تمزجه بالعصارات الناتجة من خلاياها الحية .

انها تحتاج الى معرفة بما يجرى من حولها ،

لكن حاجتها الكبرى هى الى ممارسة الحياة على أرضها .

وان تجربة الصواب والخطأ هى فى حياة الأمم ، كشأنها فى حياة الأفراد ، طريق النضج والوضوح .

ومن ثم فان الحرية السياسية ، أى الديمقراطية ، ليست هى نقل واجهات دستورية شكلية .

كذلك فان الحرية الاجتماعية ، أى الاشتراكية ، ليست التزاما بنظريات جامدة لم تخرج من صميم الممارسة والتجربة الوطنية .

ان مصر وقعت بعد الحركة الشعبية الثورية سنة ١٩١٩ فى الخديعة الكبرى للديمقراطية المزيفة .

واستسلمت القيادات الثورية بعد أول اعتراف من الاستعمار باستقلال مصر الى ديموقراطية الواجهات الدستورية التى لا تحتوى على أى مضمون اقتصادى . ان ذلك لم يكن ضربة شديدة ضد الحرية فى صورتها الاجتماعية فقط ، وانما ما لبثت الضربة أن وصلت الى هذه الواجهة السياسية الخارجية ذاتها ، فان الاستعمار

لم يقم وزنا لكلمة الاستقلال المكتوبة على الورق ولم يتورع عن تمزيقها فى أى وقت وفقا لمصالحه .

لكن ذلك كان أمرا طبيعيا .

ان واجهة الديموقراطية المزيفة لم تكن تمثل الا ديمقراطية الرجعية ، والرجعية ليست على استعداد لأن تقطع صلتها بالاستعمار أو توقف تعاونها معه ، ولذلك فلقد كان المنطق الطبيعى — بصرف النظر عن الواجهات الخارجية المزيفة — أن نجد الوزارات فى عهد ديموقراطية الرجعية وفى ظل ما كان يسمى بالاستقلال الوطنى لا تستطيع أن تعمل الا بوحى من ممثل الاستعمار فى مصر ، بل انها فى بعض الأحيان لم توجد الا بمشورته ، وبأمره ، بل وصل الحال فى احدى المرات أنها جاءت الى الحكم بدباباته .

ان ذلك كله يمزق القناع عن الواجهة المزيفة ، ويفضح الخديعة الكبرى فى ديموقراطية الرجعية ، ويؤكد عن يقين أنه لا معنى للديموقراطية السياسية أو للحرية فى صورتها السياسية من غير الديموقراطية الاقتصادية أو الحرية فى صورتها الاجتماعية .

ان من الحقائق البديهية التى لا تقبل الجدل أن النظام السياسى فى بلد من البلدان ليس الا انعكاسا مباشرا للأوضاع الاقتصادية السائدة فيه وتعبيرا دقيقا للمصالح المتحكمة فى هذه الأوضاع الاقتصادية .

فاذا كان الاقطاع هو القوة الاقتصادية التى تسود بلدا من البلدان فمن المحقق أن الحرية السياسية فى هذا البلد لا يمكن أن تكون غير حرية الاقطاع .

انه يتحكم فى المصالح الاقتصادية ويملى الشكل السياسى للدولة ويفرضه خدمة لمصالحه .

وكذلك الحال عندما تكون القوة الاقتصادية لرأس المال المستغل .

ولقد كانت القوة الاقتصادية فى مصر قبل الثورة فى يد تحالف بين الاقطاع وبين رأس المال المستغل ، وكان محتما أن تكون الأشكال السياسية — بما فيها الأحزاب — تعبيرا عن هذه القوة وواجهة ظاهرة لهذا التحالف بين الاقطاع وبين رأس المال المستغل .

انه مما يلفت النظر أن بعض الأحزاب فى تلك الظروف لم تتورع عن أن ترفع من غير مواربة شعار أن الحكم يجب أن يكون لأصحاب المصالح الحقيقية . ولما كان الاقطاع ورأس المال المستغل هما أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد وقتها فلقد كان هذا الشعار أكثر من اعتراف ضمنى بالمهزلة التى فرضتها القوى المسيطرة على الشعب المصرى باسم الديموقراطية .

ان هذا الشعار على أى حال — مهما بلغت درجة الايلام فيه — كان اعترافا صريحا وصادقا بالحقيقة المرة .

ان سيادة الاقطاع المتحالف مع رأس المال المستغل على اقتصاديات الوطن كانت لابد أن تمكن لهما طبيعيا وحتميا من السيطرة على العمل السياسى فيه وعلى أشكاله وعلى ضمان توجيهها لخدمة التحالف بينهما على حساب الجماهير واخضاع هذه الجماهير بالخديعة أو بالارهاب حتى تقبل أو تستسلم .

ان الديموقراطية على هذا الأساس لم تكن الا ديكتاتورية الرجعية .

ان فقدان الحرية الاجتماعية لجماهير الشعب سلب كل قيمة لشكل الحرية السياسية التى كانت قد تفضلت بها عليها الرجعية المتحكمة حتى لقد صدر دستور سنة ١٩٢٣ منحة من الملك ومنة منه وتفضلا .

ان البرلمان الذى أقامه هذا الدستور لم يكن حاميا لمصالح الشعب ، وانما كان بالطبيعة حارسا للمصالح التى منحت هذا الدستور .

وليس من شك أن أصواتا كثيرة ارتفعت داخل البرلمان تنادى بحقوق الشعب ، ولكن هذه النداءات تبددت هباء دون تأثير حقيقى .

بل ان الرجعية لم يكن يضيرها أن تفتح متنفسا للسخط الشعبى ما دامت تملك جميع صمامات التوجيه وما دامت بيدها

تحت كل الظروف أغلبيتها التى تمكن لديكتاتوريتها الطبقية وتحمى امتيازاتها .

ان حق التصويت فقد قيمته حين فقد اتصاله المؤكد بالحق فى لقمة العيش .

ان حرية التصويت من غير حرية لقمة العيش وضمانها فقدت كل قيمة وأصبحت خديعة مضللة للشعب .

تحت هذه الظروف أصبح حق التصويت أمام ثلاثة احتمالات ليس لها بديل :

١ — فى الريف كان التصويت اجبارا للفلاح لا يقبل المناقشة . فلم يكن يملك الا أن يعطى صــوته للاقطاعى صاحب الأرض أو وفق مشيئته أو يواجه تبعات العصيان وأولها أن يطرد من الأرض التى يعمل فيها بما لا يكاد أن يكفى لسد جوعه .

٢ — فى الريف والمدينة كان شراء الأصوات يمكن رأس المال المستغل من أن يأتى بأعوانه أو بمن يضمن ولاءهم لمصالحه .

٣ — فى الريف والمدينة لم تتورع المصالح الحاكمة فى عديد من الظروف أن تلجأ الى التزوير المكشوف اذا ما أحست بوجود تيارات متعارضة مع ارادتها . وكانت الشروط التى تجرى تحتها عمليات الانتخابات ، وفى مقدمتها اشتراط تأمين

نقدى باهظ ، تصد جماهير الشعب العامل حتى عن مجرد الاقتراب من لعبة الانتخابات ، ولم تكن الا لعبة فى تلك الظروف . وفى نفس الوقت فان الجهل الذى فرض على الأغلبية العظمى من الشعب — تحت ضغط الفقر — جعل من سرية الاقتراع ، وهى أول الضمانات لحريته ، أمرا مستحيلا أو شبه مستحيل .

ان حرية التنظيم الشعبى التى تسند حرية التمثيل الشعبى فقدت هى الأخرى بتأثير هذه الظروف فاعليتها ، وعجزت عن التأثير ايجابيا على الأوضاع المفروضة داخل الوطن

ان ملايين الفلاحين ، حتى من ملاك الأرض الصغار ، طحنتهم الاقطاعيات الكبيرة لسادة الأرض المتحكمين فى مصيرها ، ولم يتمكنوا على الاطلاق من تنظيم أنفسهم داخل تعاونيات تمكنهم من المحافظة على انتاجية أرضهم ، وبالتالى تعطيهم القدرة على الصمود وعلى اسماع صوتهم للأجهزة المحلية فضلا عن قصور الحكم فى العاصمة .

كذلك فان الملايين من العمال الزراعيين عاشوا فى ظروف أقرب ما تكون الى السخرة تحت مستوى من الأجور يهبط كثيرا ليقرب من حد الجوع ، كما أن عملهم كان يجرى من غير أى ضمان للمستقبل ولم يكن فى طاقتهم الا أن يعيشوا سنى حياتهم خلال بؤس الساعات وقسوتها الرهيبة .

كذلك فان مئات الألوف من عمال الصناعة والتجارة لم تكن فى قدرتهم أية طاقة على تحدى ارادة الرأسمالية المتحكمة المتحالفة مع الاقطاع والمسيطرة على جهاز الدولة وعلى سلطة التشريع ، وأصبح العمل سلعة من السلع فى عمليات الانتاج يشتريها رأس المال المستغل تحت أحسن الشروط موافقة لمصالحه . ولقد واجهت الحركة النقابية التى كان فى يدها قيادة هذه الطبقة المناضلة من العمال صعوبات شديدة حاولت عرقلة طريقها كما حاولت افسادها .

ان حرية النقد ضاعت فى هذه الفترة بضياع حرية الصحافة .

ولم يكن الأمر هو مجرد القوانين الصارمة التى وقفت بالمرصاد لحرية النشر وفرضت بالتشريع محظورات ترتفع على النقد وتوسعت فى هذه المحظورات الى حد كاد أن يجعل الظلام دامسا وشاملا .

وانما طبيعة التقدم الآلى فى مهنة الصحافة نفسها أحدثت أثرا لا يقل فى صوره عما أحدثته قوانين القمع والكبت .

لقد كان من أثر التقدم الآلى فى مهنة الصحافة واحتياجاتها المتزايدة الى الآلات الحديثة والى الكميات الهائلة من الورق أن تحولت هذه المهنة العظيمة من كونها عملية رأى الى أن أصبحت عملية رأسمالية معقدة .

ان الصحافة فى هذه الفترة ، ومع هذا التطور ، لم تكن قادرة على الحياة الا اذا ساندتها الأحزاب الحاكمة الممثلة لمصالح الاقطاع ورأس المال أو اذا اعتمدت اعتمادا كليا على رأس المال المستغل الذى كان يملك الاعلان بحكم ملكيته للصناعة والتجارة .

ان سلطة الدولة والتشريع استعملت — أولا — فى اخضاع الصحافة للمصالح الحاكمة وذلك عن طريق قوانين النشر الظالمة وعن طريق الرقابة التى وقفت سدا حائلا دون الحقيقة .

كذلك تزايد الخطر على ما تبقى من حرية الصحافة — ثانيا — بتزايد احتياجات المهنة نفسها لمعدات التقدم الآلى ، ولم يعد فى قدرتها الا أن تخضع لارادة رأس المال المستغل وأن تتلقى منه — وليس من جماهير الشعب — وحيها واتجاهاتها السياسية والاجتماعية .

ان حرية العلم التى كان فى مقدورها أن تفتح طاقات جديدة للأمل تعرضت هى الأخرى لنفس العبث تحت حكم الديموقراطية الرجعيــة .

فان الرجعية الحاكمة كان لابد لها أن تطمئن الى سيطرة المفاهيم المعبرة عن مصالحها ، ومن ثم انعكست آثار ذلك على نظم العلم ومناهجه وأصبحت لا تسمح الا بشعارات الاستسلام والخضوع .

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر لقنت أن بلادها لا تصلح للصناعة ولا تقدر عليها .

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر قرأت تاريخها الوطنى على غير حقيقته ، وصور لها الأبطال فى تاريخها تائهين وراء سحب من الشك والغموض ، بينما وضعت هالات التمجيد والاكبار من حول الذين خانوا كفاحها .

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر انتظمت فى سلك المدارس والجامعات والهدف من التعليم كله لا يزيد عن تخريج موظفين يعملون للأنظمة القائمة وتحت قوانينها ولوائحها التى لا تأبه بمصالح الشعب دون أى وعى لضرورة تغييرها من جذورها وتمزيقها أصلا وأساسا .

ان تحالف الاقطاع والرجعية الحاكمة لم يكتف بذلك كله وانما باشر ضغطه على جماعات كثيرة من المثقفين كان فى استطاعتها أن تكون ضمن الطلائع الثائرة فكسر مقاومتها وفرض عليها أما أن تستسلم لاغراء ما يلقيه اليها من فتات الامتيازات الطبقية واما أن تذهب الى الانزواء والنسيان .

ان عمق الوعى الثورى وأصالة ارادة الثورة للشعب المصرى قد فضحت التزييف المروع فى ديموقراطية الرجعية التى حكمت باسم التحالف بين الاقطاع وبين رأس المال المستغل .

ان عمق الوعى الثورى وأصالة ارادة الثورة وضعا بنجاح شعار الديموقراطية السليمة ضمن المبادىء الستة ، ورسما من الواقع وبالتجربة وتطلعا الى الأمل معالم ديموقراطية الشعب .. ديموقراطية الشعب العامل كله :

أولا — ان الديموقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديموقراطية الاجتماعية . ان المواطن لا تكونله حرية التصويت فى الانتخابات الا اذا توافرت له ضمانات ثلاثة :

- أن يتحرر من الاستغلال فى جميع صوره .
- أن تكون له الفرصة المتكافئة فى نصيب عادل من الثروة الوطنية .
- أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل فى حياته .

بهذه الضمانات الثلاثة يملك المواطن حريته السياسية ويقدر أن يشارك بصوته فى تشكيل سلطة الدولة التى يرتضى حكمها .

ثانيا — ان الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات . ان الديمقراطية حتى بمعناها الحرفى هى سلطة الشعب .. سلطة مجموع الشعب وسيادته .

والصراع الحتمى والطبيعى بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو انكاره وانما ينبغى أن يكون حله سلميا فى اطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات .

ولقد أثبتت التجربة التى صاحبت بدء العمل الثورى المنظم أنه من المحتم أن تأخذ الثورة على عاتقها تصفية الرجعية وتجريدها من جميع أسلحتها ومنعها من أى محاولة للعودة الى السيطرة على الحكم وتسخير جهاز الدولة لخدمة مصالحها .

ان ضراوة الصراع الطبقى ودمويته والأخطار الهائلة التى يمكن أن تحدث نتيجة لذلك هى فى الواقع من صنع الرجعية التى لا تريد التنازل عن احتكاراتها وعن مراكزها الممتازة التى تواصل منها استغلال الجماهير .

ان الرجعية تملك وسائل المقاومة ، تملك سلطة الدولة ، فاذا انتزعت منها لجأت الى سلطة المال ، فاذا انتزعت منها لجأت الى خليفها الطبيعى وهو الاستعمار .

• ان الرجعية تتصادم فى مصالحها مع مصالح مجموع الشعب بحكم احتكارها لثروته ، ولهذا فان سلمية الصراع الطبقى لا يمكن أن تتحقق الا بتجريد الرجعية أولا وقبل كل شىء من جميع أسلحتها .

ان ازالة هذا التصادم تفتح الطريق للحلول السلمية أمام صراع الطبقات .

ان ازالة التصادم لا تزيل المتناقضات بين بقية طبقات الشعب وانما هى تفتح المجال لامكانية حلها سلميا ، أى بوسائل العمل

الديموقراطى ، بينما بقاء التصادم لا يمكن أن يحل بغير الحرب الأهلية وما تلحقه من اضرار بالوطن فى ظروف يشتد فيها الصراع الدولى وتعنف فيها عواصف الحرب الباردة .

ان تحالف الرجعية ورأس المال المستغل يجب أن يسقط .

ولابد أن ينفسح المجال بعد ذلك ديموقراطيا للتفاعل الديموقراطى بين قوى الشعب العاملة ، وهى الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية .

ان تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل الشرعى لتحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل ، وهو القادر على احلال الديموقراطية السليمة محل ديموقراطية الرجعية .

ثالثا — ان الوحدة الوطنية ، التى يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب ، هى التى تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكى العربى ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديموقراطية السليمة .

ان هذه القوى الشعبية الهائلة المكونة للاتحاد الاشتراكى العربى واطلاق فاعلياتها تحتم أن يتعرض الدستور الجديد للجمهورية العربية المتحدة عند بحثه لشكل التنظيم السياسى للدولة لعدة ضمانات لازمة :

١ — أن التنظيمات الشعبية السياسية التى تقوم بالانتخاب

الحر المباشر لابد لها أن تمثل بحق وبعدل القوى المكونة للأغلبية ، وهى القوى التى طال استغلالها والتى هى صاحبة مصلحة عميقة فى الثورة ، كما أنها بالطبيعة الوعاء الذى يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان .

ان ذلك فضلا عما فيه من حق وعدل ، باعتباره تمثيلا للأغلبية ، ضمان أكيد لقوة الدفع الثورى نابعة من مصادرها الطبيعية الأصيلة .

ومن هنا فان الدستور الجديد يجب أن يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها بما فيها المجلس النيابى باعتبارهم أغلبية الشعب ، كما أنها الأغلبية التى طال حرمانها من حقها الأساسى فى صنع مستقبلها وتوجيهه .

٢ — أن سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية ، فذلك هو الوضع الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب ، ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطنى ، كما أنه الضمان الذى يحمى قوة الاندفاع الثورى من أن تتجمد فى تعقيدات الأجهزة الادارية أو التنفيذية بفعل الاهمال أو الانحراف . كذلك فان الحكم المحلى يجب أن ينقل باستمرار وبالحاح سلطة الدولة تدريجيا الى أيدى

السلطات الشعبية ، فانها أقدر على الاحساس بمشاكل الشعب وأقدر على حسمها .

٣ — أن الحاجة ماسة الى، خلق جهاز سياسى جديد داخل اطار الاتحاد الاشتراكي العربى يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ويبلور الحوافز الثورية للجماهير ويتحسس احتياجاتها ويساعد على ايجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات .

٤ — أن جماعية القيادة أمر لابد من ضمانه فى مرحلة الانطلاق الثورى . ان جماعية القيادة ليست عاصما من جموح الفرد فحسب ، وانما هى تأكيد للديمقراطية على أعلى المستويات ، كما أنها فى الوقت ذاته ضمان للاستمرار الدائم المتجدد .

رابعا — ان التنظيمات الشعبية وخصوصا التنظيمات التعاونية والنقابية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال فى التمكين للديموقراطية السليمة .

ان هذه التنظيمات لابد أن تكون قوى متقدمة فى ميادين العمل الوطنى الديمقراطى ، وان نمو الحركة التعاونية والنقابية معين لا ينضب للقيادات الواعية التى تلمس بأصابعها مباشرة أعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها .

ولقد سقط الضغط الذى كان يخنق حرية هذه المنظمات ويشل حركتها .

ان تعاونيات الفلاحين فضلا عن دورها الانتاجى هى منظمات ديموقراطية قادرة على التعرف على مشاكل الفلاحين وعلى استكشاف حلولها .

كذلك فلقد آن الوقت لكى تقوم نقابات للعمال الزراعيين .

ان نقابات عمال الصناعة والتجارة والخدمات قد توصلت بقوانين يوليو العظيمة الى مركز طليعى فى قيادة النضال الوطنى .

ان العمال لم يصبحوا سلعة فى عملية الانتاج ، وانما أصبحت قوى العمل مالكة لعملية الانتاج ذاتها ، شريكة فى ادارتها ، شريكة فى أرباحها تحت أوفى الأجور وأحسن الشروط من ناحية تحديد ساعات العمل .

خامسا — ان النقد ، والنقد الذاتى ، من أهم الضمانات للحرية . ولقد كان أخطر ما يعرقل حرية النقد والنقد الذاتى فى المنظمات السياسية هو تسلل العناصر الرجعية اليها .

كذلك فلقد كانت سيطرة الرجعية على الصحافة بحكم سيطرتها على المصالح الاقتصادية تسلب حرية الرأى أعظم أدواتها.

ان استبعاد الرجعية يسقط ديكتاتورية الطبقة الواحدة ، ويفتح الطريق أمام ديموقراطية جميع قوى الشعب الوطنية .

انه يعطى أوثق الضمانات لحرية الاجتماع وحرية المناقشة .

كذلك فان ملكية الشعب للصحافة ، التى تحققت بفضل قانون

تنظيم الصحافة الذى أكد لها فى نفس الوقت استقلالها عن الأجهزة الادارية للحكم ، قد انتزعت للشعب أعظم أدوات حرية الرأى ومكنت أقوى الضمانات لقدرتها على النقد .

ان الصحافة ، بملكية الاتحاد الاشتراكى العربى لها ، هذا الاتحاد الممثل لقوى الشعب العاملة ، قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة ، كذلك خلصت من تحكم رأس المال فيها ومن الرقابة غير المنظورة التى كان يفرضها عليها بقوة تحكمه فى مواردها .

ان الضمان المحقق لحرية الصحافة هو أن تكون الصحافة للشعب لتكون حريتها بدورها امتدادا لحرية الشعب .

سادسا — ان المفاهيم الثورية الجديدة للديموقراطية السليمة لابد لها أن تفرض نفسها على الحدود التى تؤثر فى تكوين المواطن وفى مقدمتها التعليم والقوانين واللوائح الادارية .

ان التعليم لم تعد غايته تخريج موظفين للعمل فى مكاتب الحكومة . ومن هنا فان مناهج التعليم فى جميع الفروع ينبغى أن تعاد دراستها ثوريا لكى يكون هدفها هو تمكين الانسان الفرد من القدرة على اعادة تشكيل الحياة .

كذلك فان القوانين لابد أن تعاد صياغتها لتخدم العلاقات الاجتماعية الجديدة التى تقيمها الديموقراطية السياسية تعبيرا عن الديموقراطية الاجتماعية .

كذلك فان العدل ، الذى هو حق مقدس لكل مواطن فرد ، لا يمكن أن يكون سلعة غالية وبعيدة المنال على المواطن . ان العدل لابد أن يصل الى كل فرد حر ، ولابد أن يصل اليه من غير موانع مادية أو تعقيدات ادارية .

كذلك فان اللوائح الحكومية يجب أن تتغير تغييرا جذريا من الأعماق . لقد وضعت كلها أو معظمها فى ظلال حكم الطبقة الواحدة، ولابد بأسرع ما يمكن من تحويلها لتكون قادرة على خدمة ديموقراطية الشعب كله .

ان العمل الديموقراطى فى هذه المجالات سوف يتيح الفرصة لتنمية ثقافة نابضة بالقيم الجديدة ، عميقة فى احساسها بالانسان صادقة فى تعبيرها عنه ، قادرة بعد ذلك كله على اضاءة جوانب فكره وحسه وتحريك طاقات كامنة فى أعماقه خلاقة ومبدعة ينعكس أثرها بدوره على ممارسته للديموقراطية وفهمه لأصولها وكشفه لجوهرها الصافى النقى .

الباب السادس

فى حتمية الحل الاشتراكى

ان الحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية . ان الحرية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق الا بفرصة متكافئة أمام كل مواطن فى نصيب عادل من الثروة الوطنية .

ان ذلك لا يقتصر على مجرد اعادة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين ، وانما هو يتطلب أولا وقبل كل شىء توسيع قاعدة هذه الثروة الوطنية بحيث تستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة لجماهير الشعب العاملة .

ان ذلك معناه أن الاشتراكية بدعامتيها ، من الكفاية والعدل، هى طريق الحرية الاجتماعية .

ان الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر ، وصولا ثوريا الى التقدم ، لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختيارى ، وانما كان الحل الاشتراكى حتمية تاريخية

فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين .

ان التجارب الرأسمالية فى التقدم تلازمت تلازما كاملا مع الاستعمار . فلقدوصلت بلدان العالم الرأسمالى الى مرحلة الانطلاق الاقتصادى على أساس الاستثمارات التى حصلت عليها من مستعمراتها ، وكانت ثروة الهند التى نزح الاستعمار البريطانى النصيب الأكبر منها هى بداية تكوين المدخرات البريطانية التى استعملت فى تطوير الزراعة والصناعة فى بريطانيا .

واذا كانت بريطانيا قد وصلت الى مرحلة الانطلاق اعتمادا على صناعة النسيج فى لانكشير ، فان تحويل مصر الى حقل كبير لزراعة القطن كان شريانا متصلا بنقل الدم الى قلب الاقتصاد البريطانى على حساب جوع الفلاح المصرى .

ان عصور القرصنة الاستعمارية التى جرى فيها نهب ثروات الشعوب لصالح غيرها بلا وازع من القانون أو الأخلاق قد مضى عهدها ، وينبغى القضاء على ما تبقى من ذكريات لها ما زالت فيها بقية من الحياة خصوصا فى افريقيا .

كذلك فان هناك تجارب أخرى للتقدم حققت أهدافها على حساب زيادة شقاء الشعب العامل واستغلاله ، اما لصالح رأس المال أو تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت الى حد التضحية الكاملة بأجيال حية فى سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة .

ان طبيعة العصر لم تعد تسمح بشيء من ذلك .

ان التقدم عن طريق النهب أو التقدم عن طريق السخرة لم يعد أمرا محتملا فى ظل القيم الانسانية الجديدة .

ان هذه القيم الانسانية أسقطت الاستعمار . كما أن هذه القيم أسقطت السخرة .

ولم تكتف هذه القيم الانسانية باسقاط هذين المنهجين ، وانما كانت ايجابية فى تعبيرها عن روح العصر ومثله العليا حين فتحت بالعلم مناهج أخرى للعمل من أجل التقدم .

ان الاشتراكية العلمية هى الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم .

ان أى منهاج آخر لا يستطيع بالقطع أن يحقق التقدم المنشود .

والذين ينادون بترك الحرية لرأس المال ويتصورون أن ذلك طريق الى التقدم يقعون فى خطأ فادح .

ان رأس المال فى تطوره الطبيعى فى البلاد التى أرغمت على التخلف لم يعد قادرا على أن يقود الانطلاق الاقتصادى فى زمن نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى فى البلدان المتقدمة اعتمادا على استغلال موارد الثروة فى المستعمرات .

ان نمو الاحتكارات العالمية الضخم لم يترك الا سبيلين للرأسمالية المحلية فى البلاد المتطلعة الى التقدم :

أولهما — أنها لم تعد تقدر على المنافسة الا من وراء أسوار الحمايات الجمركية العالية التى تدفعها الجماهير .

وثانيهما — أن الأمل الوحيد لها فى النمو هو أن تربط نفسها بحركة الاحتكارات العالمية وتقتفى أثرها وتتحول الى ذيل لها وتجر أوطانها وراءها الى هذه الهاوية الخطيرة .

ومن ناحية أخرى فان اتساع مسافة التخلف فى العالم بين السابقين وبين الذين يحاولون اللحاق بهم لم تعد تسمح بأن يترك منهاج التقدم للجهود الفردية العفوية التى لا يحركها غير دافع الربح الأنانى .

ان هذه الجهود بالتأكيد لم تعد قادرة على مواجهة التحدى .

ان مواجهة التحدى لا يمكن أن تتم الا بثلاثة شروط :

١ — تجميع المدخرات الوطنية .

٢ — وضع كل خبرات العلم الحديث فى خدمة استثمار هذه المدخرات .

٣ — وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج .

ومن الناحية الأخرى المقابلة لجانب زيادة الانتاج ، وهى ناحية عدالة التوزيع ، فان الأمر يقتضى وضع برامج شاملة للعمل الاجتماعى تعود بخيرات العمل الاقتصادى ونتائجه على الجموع الشعبية العاملة ، وتصنع لها مجتمع الرفاهية الذى تتطلع اليه وتكافح لكى يقترب يومه .

ان العمل من أجل زيادة قاعدة الثروة الوطنية لا يمكن أن يترك لعفوية رأس المال الخاص المستغل ونزعاته الجامحة .

كذلك فان اعادة توزيع فائض العمل الوطنى على أساس من العدل لا يمكن أن يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدقت .

ان ذلك يضع نتيجة محققة أمام ارادة الثورة الوطنية لا يمكن بغير الوصول اليها أن تحقق أهدافها . وهذه النتيجة هى ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة .

ان هذا الحل الاشتراكى هو المخرج الوحيد الى التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، وهو طريق الديموقراطية بكل أشكالها السياسية والاجتماعية .

ان سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الانتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ولا تمس حق الارث الشرعى المترتب عليها ، وانما يمكن الوصول اليها بطريقين :

أولهما — خلق قطاع عام وقادر يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

وثانيهما — وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال .

على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين ، مسيطرة عليهما معـا .

ان ذلك الحل الاشتراكي هو الطريق الوحيد الذى يمكن أن تتلاقى عليه جميع العناصر فى عملية الانتاج على قواعد علمية وانسانية تقدر على مد المجتمع بجميع الطاقات التى تمكنه من أن يصنع حياته من جديد وفق خطة مرسومة مدروسة وشاملة .

ان التخطيط الاشتراكى الكفء هو الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية ، المادية والطبيعية والبشرية ، بطريقة عملية وعلمية وانسانية لكى تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية .

انه الضمان لحسن استغلال الثروات الموجـودة والكامنة والمحتملة ، ثم هو فى الوقت ذاته ضمان توزيع الخدمات الأساسية باستمرار ، ورفع مستوى ما يقدم منها بالفعل ، ومد هذه الخدمات الى المناطق التى افترسها الاهمال والعجز نتيجة لطول الحرمان الذى فرضته أنانية الطبقات المتحكمة المستعلية على الشعب المناضل .

والتخطيط من هذا كله ينبغى أن يكون عملية خلق علمى منظم يجيب على جميع التحديات التى تواجه مجتمعنا ، فهو ليس مجرد عملية حساب الممكن ، لكنه عملية تحقيق الأمل .

ومن ثم فان التخطيط فى مجتمعنا مطالب بأن يجد حلا للمعادلة الصعبة التى يكمن فى حلها نجاح العمل الوطنى ماديا وانسانيا . هذه المعادلة هى : كيف يمكن أن نزيد الانتاج ، وفى نفس الوقت نزيد الاستهلاك فى السلع والخدمات ؟ هذا مع استمرار التزايد فى المدخرات من أجل الاستثمارات الجديدة ؟

هذه المعادلة الصعبة ذات الشعب الثلاث الحيوية تتطلب ايجاد تنظيم ذى كفاية عالية وقدرة تستطيع تعبئة القوى المنتجة ورفع كفايتها ماديا وفكريا وربطها بعملية الانتاج.

ان هذا التنظيم مطالب بأن يدرك أن غاية الانتاج هى توسيع نطاق الخدمات ، وأن الخدمات بدورها قوة دافعة لعجلات الانتاج. وأن الصلة بين الانتاج والخدمات وسرعتها وسهولة جريانها ، تصنع دورة دموية صحية لحياة الشعب ولحياة كل انسان فرد فيه.

ان هذا التنظيم لابد له أن يعتمد على مركزية فى التخطيط وعلى لا مركزية فى التنفيذ ، تكفل وضع برامج الخطة فى يد كل جموع الشعب وأفراده .

ان الجزء الأكبر من الخطة نتيجة لذلك كله يجب أن يقع على كاهل القطاع العام الذى يملكه الشعب بمجموعه .

ان ذلك ليس ضمانا لحسن سير عملية الانتاج فى طريقها المحدد من أجل الكفاية ، وانما هو فى ذات الوقت تحقيق للعدل باعتبار أن هذا القطاع العام ملك للشعب بمجموعه .

ان النضال الوطنى لجماهير الشعب هو الذى صنع نواة القطاع العام بتصميمه على استرداد المصالح الاحتكارية الأجنبية وتأميمها واعادتها الى مكانها الطبيعى والشرعى ، وهو الملكية العامة للشعب كله .

كذلك فان هذا النضال الوطنى ، حتى فى ابان معركته العسكرية المسلحة ضد الاستعمار ، أضاف لهذا القطاع العام كل الأموال البريطانية والفرنسية فى مصر ، وهى الأموال التى سلبت من الشعب تحت ظروف الامتيازات الأجنبية وفى العهود التى استبيحت فيها حرمة الثروة الوطنية لتكون نهبا للمغامرين الأجانب.

كذلك فان هذا النضال الوطنى ، فى سعيه الى الحرية الاجتماعية وفى اقتحامه لكل مراكز الاستغلال الطبقى ، هو الذى ضم الى هذا القطاع العام الجزء الأكبر من أدوات الانتاج وذلك بقوانين يوليو ١٩٦١ وثورتها العميقة المعبرة عن ارادة التغيير الشامل فى مصر .

أن هذه الخطوات الجبارة ، التى مكنت للقطاع العام من أداء دوره الطليعى فى قيادة التقدم ، رسمت خطوطا واضحة المعالم كما أرست حدودا أملاها الواقع الوطنى وفرضتها الدراسة الدقيقة لظروفه وامكانياته وأهدافه .

ان هذه الخطوط والحدود يمكن اجمالها فيما يلى :

أولا — فى مجال الانتاج عموما :

يجب أن تكون الهياكل الرئيسية لعملية الانتاج ، كالسكك الحديدية والطرق والموانى والمطارات وطاقات القوى المحركة والسدود ووسائل النقل البحرى والبرى والجوى وغيرها من المرافق العامة ، فى نطاق الملكية العامة للشعب .

ثانيا — فى مجال الصناعة :

يجب أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية فى غالبيتها داخلة فى اطار الملكية العامة للشعب . واذا كان من الممكن أن يسمح بالملكية الخاصة فى هذا المجال فان هذه الملكية الخاصة يجب أن تكون تحت سيطرة القطاع العام المملوك للشعب وفى ظله .

يجب أن تظل الصناعات الخفيفة بمنأى دائما عن الاحتكار . واذا كانت الملكية الخاصة مفتوحة فى مجالها فان القطاع العام يجب أن يحتفظ بدور فيها يمكنه من التوجيه لصالح الشعب .

ثالثا — فى مجال التجارة :

يجب أن تكون التجارة الخارجية تحت الاشراف الكامل للشعب ، وفى هذا المجال فان تجارة الاستيراد يجب أن تكون كلها فى اطار القطاع العام وان كان من واجب رأس المال الخاص أن يشارك فى تجارة الصادرات . وفى هذا المجال فان القطاع العام

لابد أن تكون له الغالبية فى تجارة هذه الصادرات منعا لاحتمالات التلاعب . واذا جاز تحديد نسب فى هذا النطاق فان القطاع العام لابد له أن يتحمل عبء ثلاثة أرباع الصادرات مشجعا للقطاع الخاص على تحمل مسئولية الجزء الباقى منها .

يجب أن يكون للقطاع العام دور فى التجارة الداخلية ، ولابد للقطاع العام على مدى السنوات الثمانى القادمة ، وهى المدة المتبقية من الخطة الأولى للتنمية الشاملة من أجل مضاعفة الدخل فى عشر سنوات ، أن يتحمل مسئولية ربع التجارة الداخلية على الأقل منعا للاحتكار ليفسح مجالا واسعا فى ميدان التجارة الداخلية للنشاط الخاص والتعاونى . على أن يكون مفهوما بالطبع أن التجارة الداخلية خدمة وتوزيع مقابل ربح معقول لا يصل الى حد الاستغلال تحت أى ظرف من الظروف .

رابعا — فى مجال المال :

يجب أن تكون المصارف فى اطار الملكية العامة فان المال وظيفته وطنية لا تترك للمضاربة أو المغامرة ، كذلك فان شركات التأمين لابد أن تكون فى نفس اطار الملكية العامة صيانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية وضمانا لحسن توجيهها والحفاظ عليها .

خامسا — فى المجال العقارى :

يجب أن تكون هناك تفرقة واضحة بين نوعين من الملكية

الخاصة : ملكية مستغلة أو تفتح الباب للاستغلال ، وملكية غير مستغلة تؤدى دورها فى خدمة الاقتصاد الوطنى كما تؤديه فى خدمة أصحابها .

وفى مجال ملكية الأرض الزراعيــة فان قوانين الاصــلاح الزراعى قد انتهت بوضع حد أعلى لملكية الفرد لا يجاوز مائة فدان ، على أن روح القانون تفرض أن يكون هذا الحد شاملا للأسرة كلها ، أى للأب والأم وأولادهما القصر ، حتى لا تتجمع ملكيات فى نطاق الحد الأعلى تسمح بنوع من الاقطاع . على أن ذلك يمكن أن يتم الوصول اليه خلال مرحلة السنوات الثمانى القادمة ، وعلى أن تقوم الأسر التى تنطبق عليها حكمة القانون وروحه ببيع الأراضى الزائدة عن هــذا الحد بثمن تقــدى الى الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى أو للغير .

كذلك ففى مجال ملكية المبــانى تكفلت قوانين الضرائب التصاعدية على المبانى وقوانين تخفيض الايجارات والقــوانين المحددة لقواعد ربطها بوضع الملكية العقارية فى مكان يبتعد بها عن أوضاع الاستغلال ، على أن متابعة الرقابة أمر ضرورى وان كانت الزيادة فى الاسكان العام والتعاونى سوف تسهم بطريقة عملية فى مكافحة أى محاولة للاستغلال فى هذا المجال .

ان قوانين يوليو سنة ١٩٦١ ، بالعمل الاشتراكى العظيم الذى

حققته ، تعد بمثابة أكبر انتصار توصلت اليه قوة الدفع الثورى فى المجال الاقتصادى .

ان هذه القوانين — امتدادا لمقدمات سبقتها — كانت جسرا عبرته عملية التحول نحو الاشتراكية بنجاح منقطع النظير .

ان هذه المرحلة الثورية الحاسمة ما كان يمكن اتمامها بالكفاية التى تمت بها وبالجو السلمى الذى تحققت فيه لولا قوة ايمان الشعب ، ولولا وعيه ، ولولا استجماعه لكل قواه فى مواجهة حاسمة مع الرجعية استطاع فيها أن يقتحم عليها جميع مواقعها المنيعة ويؤكد سيادته على مقدرات الثروة فى بلاده .

ان قوانين يوليو المجيدة ، والطريقة الحاسمة التى تمت بها ، والجهود الموفقة الشجاعة التى بذلها مئات الألوف من أبناء الشعب العاملين فى المؤسسات التى انتقلت ملكيتها الى الشعب بهذه القوانين فى الفترة الحرجة التى أعقبت عملية التحويل الواسعة المدى ، قد مكنت من حفظ الكفاية الانتاجية لهذه المؤسسات ودعمها .

ان ذلك كله اذ يؤكد تصميم الشعب على امتلاك مقدراته يثبت فى الوقت نفسه مقدرة الشعب على توجيهها واستعداده بالعناصر المخلصة من أبنائه لتحمل أصعب المسئوليات وأكثرها دقة .

ومن المؤكد أن الاجـراءات التى أعقبت قوانين يوليـو الاشتراكية قد حققت بنجاح عملية تصفية كانت محتمة وضرورية.

لقد تمت ، بعد أن بدت محاولة الانقضاض الرجعى على الثورة الاجتماعية ، عملية حاسمة لازالة رواسب عهود الاقطاع والرجعية والتحكم .

ان هذه العملية قطعت الطريق على كل محـاولات التسلل والدوران من حول أهداف الشعب ولحساب المصالح الخاصة للفئات التى حكمت وتحكمت من المراكز الطبقية الممتازة .

ولقد أكدت هذه الاجراءات أن الشعب قد عقد عزمه من غير تردد على رفض كل وضع استغلالى سواء كان طبقيا موروثا ، أو كان طفيليا انتهازيا . على أنه من الواجب أن لا يستقر فى أذهاننا أن الرجعية قد تم الخلاص منها الى الأبد .

ان الرجعية ما زالت تملك من المؤثرات المادية والفكرية ما قد يغريها بالتصدى للتيار الثورى الجارف ، خصوصا فى اعتمادها على الفلول الرجعية فى العالم العربى المسنودة من جانب قوى الاستعمار .

ان اليقظة الثورية كفيلة تحت كل الظروف بسحق كل تسلل رجعى مهما كانت أساليبه ومهما كانت القوى المساعدة له .

وانه لمن الأمور البالغة الأهمية أن تتخلص نظرتنا الى التأميم

من كل الشوائب التى حاولت المصالح الخاصة أن تلصقها به .

ان التأميم ليس الا انتقال أداة من أدوات الانتاج من مجال الملكية الخاصة الى مجال الملكية العامة للشعب .

وليس ذلك ضربة للمبادرة الفردية ، كما ينادى أعداء الاشتراكية ، وانما هو توسيع لاطار المنفعة وضمان لها فى الحالات التى تقتضيها مصلحة التحول الاشتراكى الذى يتم لصالح الشعب.

كذلك فان التأميم لا يؤدى الى خفض الانتاج ، بل ان التجربة أثبتت قدرة القطاع العام على الوفاء بأكبر المسئوليات وبأعظم قدر من الكفاية سواء فى تحقيق أهداف الانتاج أو رفع مستواه النوعى . وحتى اذا وقعت خلال عملية التحول الكبيرة بعض الأخطاء ، فلا بد لنا أن ندرك أن الأيدى الجديدة التى انتقلت اليها المسئولية فى حاجة الى المران على تحمل مسئولياتها . ولقد كان محتما على أى حال أن تنتقل المصالح الكبرى الوطنية الى الأيدى الوطنية حتى وان اضطررنا الى مواجهة صعوبات مؤقتة .

وليس التأميم ، كما تنادى بعض العناصر الانتهازية ، عقوبة تحل برأس المال الخاص حين ينحرف ، ولا ينبغى بالتالى ممارسته فى غير أحوال العقوبة .

ان نقل أداة من أدوات الانتاج من مجال الملكية الفردية الى مجال الملكية العامة أكبر من معنى العقوبة وأهم .

على أن الأهمية الكبرى المعلقة على دور القطاع العام لا يمكن أن تلغى وجود القطاع الخاص .

ان القطاع الخاص له دوره الفعال فى خطة التنمية من أجل التقدم ، ولابد له من الحماية التى تكفل له أداء دوره .

والقطاع الخاص الآن مطالب بأن يجدد نفسه وبأن يشق لعمله طريقا من الجهد الخلاق لا يعتمد كما كان فى الماضى على الاستغلال الطفيلى .

ان الأزمة التى وقع فيها رأس المال الخاص قبل الثورة تنبع فى واقع الأمر من كونه وارثا لعهد المغامرين الأجانب الذين ساعدوا على نزح ثروة مصر الى خارجها فى القرن التاسع عشر .

لقد تعود رأس المال الخاص أن يعيش وراء أسوار الحماية العالية التى كانت توفر له من قوت الشعب ، كذلك تعود السيطرة على الحكم بغية التمكين له من مواصلة الاستغلال .

ولقد كان عبثا لا فائدة منه أن يدفع الشعب تكاليف الحماية ليزيد أرباح حفنة من الرأسماليين ليسوا فى معظم الأحوال غير واجهات محلية لمصالح أجنبية تريد مواصلة الاستغلال من وراء ستار .

كذلك فان الشعب لم يكن بوسعه أن يقف مكتوف اليدين الى الأبد أمام مناورات توجيه الحكم لصالح القلة المتحكمة فى

الثروة ولضمان احتفاظها بمراكزها الممتازة على حساب مصالح الجماهير .

ان التقدم بالطريق الاشتراكى هو تعميق للقوائم التى تستند اليها الديمقراطية السليمة وهى ديمقراطية كل الشعب .

ان صنع التقدم بالطريق الرأسمالى — حتى وان تصورنا امكان حدوثه فى مثل الظروف العالمية القائمة الآن — لا يمكن من الناحية السياسية الا أن يؤكد الحكم للطبقة المالكة للمصالح والمحتكرة لها .

ان عائد العمل فى مثل هذا التصور يعود كله الى قلة من الناس يفيض المال لديها لدرجة أن تبدده فى ألوان من الترف الاستهلاكى يتحدى حرمان المجموع .

ان ذلك معناه زيادة حدة الصراع الطبقى والقضاء على كل أمل فى التطور الديمقراطى .

لكن الطريق الاشتراكى ، بما يتيحه من فرص لحل الصراع الطبقى سلميا وبما يتيحه من امكانية تذويب الفوارق بين الطبقات، يوزع عائد العمل على كل الشعب طبقا لمبدأ تكافؤ الفرص .

ان الطريق الاشتراكى بذلك يفتح الباب للتطور الحتمى سياسيا من حكم ديكتاتورية الاقطاع المتحالف مع رأس المال الى حكم الديمقراطية الممثلة لحقوق الشعب العامل وآماله .

ان تحرير الانسان سياسيا لا يمكن أن يتحقق الا بانهاء كل قيد للاستغلال يحد من حريته .

ان الاشتراكية مع الديموقراطية هما جناحا الحرية ، وبهما معا تستطيع أن تحلق الى الآفاق العالية التى تتطلع اليها جماهير الشعب .

الباب السابع

الإنتاج والمجتمع

لقد مضى الى غير رجعة ذلك الزمن الذى كان مصير الأمة العربية وشعوبها وأفرادها يتقرر فى العواصم الأجنبية وعلى موائد المؤتمرات الدولية أو فى قصور الرجعية المتحالفة مع الاستعمار .

ان الانسان العربى قد استعاد حقه فى صنع حياته بالثورة .

ان الانسان العربى سوف يقرر بنفسه مصير أمته على الحقول الخصبة وفى المصانع الضخمة ، ومن فوق السدود العالية وبالطاقات الهائلة المتفجرة بالقوى المحركة .

ان معركة الانتاج هى التحدى الحقيقى الذى سوف يثبت فيه الانسان العربى مكانه الذى يستحقه تحت الشمس .

ان الانتاج هو المقياس الحقيقي للقوة الذاتية العربية ، تعويضا للتخلف واندفاعا للتقدم ، ومقدرة على مجابهة جميع الصعاب والمؤامرات والأعداء وقهرهم جميعا وتحقيق النصر فوق شراذمهم المندحرة .

والهدف الذى وضعه الشعب المصرى أمام نفسه ثوريا بمضاعفة الدخل القومى مرة على الأقل كل عشر سنوات لم يكن مجرد شعار ؛ وانما كان حاصلا صحيحا لحساب القوة المطلوبة لمواجهة التخلف والسبق الى التقدم مع مراعاة التزايد فى عدد السكان .

ان مشكلة التزايد فى عدد السكان هى أخطر العقبات التى تواجه جهود الشعب المصرى فى انطلاقه نحو رفع مستوى الانتاج فى بلاده بطريقة فعالة وقادرة .

واذا كانت محاولات تنظيم الأسرة ، بغرض مواجهة مشكلة تزايد السكان ، تستحق أصدق الجهود المعززة بالعلوم الحديثة ، فان ضرورة الاندفاع نحو زيادة الانتاج بأقصى سرعة وكفاية ممكنة تحتم أن يحسب لهذا الأمر حسابه فى عملية الانتاج بصرف النظر عن الآثار التى يمكن أن تترتب على تجربة تنظيم الأسرة .

ان مضاعفة الدخل كل عشر سنوات تسمح بنسبة نمو اقتصادي تتقدم بكثير على زيادة عدد السكان ، وتسمح بفرصة حقيقية لرفع مستوى المعيشة برغم هذه المشكلة المعقدة .

ان مقدرة الشعب المصرى يجب أن توضع موضع الاختبار ايجابيا بالتزامه هذا الهدف الذى ينبغى وضعه دائما أمام النضال الوطنى ، بل ان المقياس الحقيقى للارادة الوطنية يرتبط ارتباطا مباشرا باختصار مدة مضاعفة الدخل القومى الى أقل من عشر سنوات بكل المسافة التى يطيق الجهد الوطنى تحملها .

ان الوصول الى ذلك الهدف ممكن بالتخطيط الاقتصادى والاجتماعى ودون ما تضحية بالأجيال الحية من المواطنين لمصلحة الأجيال التى لم تولد بعد .

ان امكانية تحقيق هذا الهدف لا تعتصر قواهم تحت ضغط المسئولية ، وانما كل الذى تتطلبه منهم هو العمل المنظم والأمين فى اطار الأهداف الانتاجية للخطة وبوحى من الفكر الاجتماعى الذى يرسم لها طريقها الى صنع المجتمع الجديد وما يمكن لهذا الفكر أن يطوره من قيم أخلاقية جديدة ومعاني انسانية متفتحة للحياة نابضة بها .

ان ذلك يتطلب جهودا جبارة فى ميادين تطوير الزراعة والصناعة وهياكل الانتاج الأساسية اللازمة لهذا التطوير ، وبالذات طاقات القوى المحركة ووسائل المواصلات .

ان التطبيق العربى للاشتراكية فى مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الأرض وتحويلها الى مجال الملكية العامة ، وانما هو يؤمن — استنادا الى الدراسة والى التجربة — بالملكية الفردية للأرض فى حدود لا تسمح بالاقطاع .

ان هذه النتيجة ليست مجرد انسياق مع حنين الفلاحين العاطفى الطويل الى ملكية الأرض ، وانما الواقع أن هذه النتيجة نبعت من الظروف الواقعية للمشكلة الزراعية فى مصر ، التى أكدت قدرة

الفلاح المصرى على العمـل الخلاق اذا ما توافرت له الظروف الملائمة .

ان كفاية الفلاح المصرى ، على امتداد تاريخ طويل عميق بالخبرات المكتسبة من التجـربة ، قد وصلت فى قدرتها عـلى استغلال الأرض الى حد متقدم ، خصوصا اذا ما أتيحت له الفرصة للاستفادة من نتائج التقدم العلمى للزراعة .

يضاف الى ذلك أنه منذ عصور بعيدة فى التاريخ توصلت الزراعة المصرية الى حلول اشتراكية صحيحة لأعقد مشاكلها وفى مقدمتها الرى والصرف ، وهما فى مصر الآن ومنذ زمان طويل فى اطار الخدمات العامة .

ومن هنا فان الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة لا تكمن فى تحويل الأرض الى الملكية العامة ، وانما هى تستلزم وجود الملكية الفردية للأرض وتوسيع نطاق هذه الملكية باتاحة الحق فيها لأكبر عدد من الأجراء ، مع دعم هذه الملكية بالتعاون الزراعى على امتداد مراحل عملية الانتاج فى الزراعة من بدايتها الى نهايتها .

ان التعاون الزراعى ليس هو مجرد الائتمان البسيط الذى لم يخرج التعاون الزراعى عن حدوده حتى عهد قريب ، وانما الآفاق التعاونية فى الزراعة تمتد على جبهة واسعة .

انها تبدأ مع عملية تجميع الاستغلال الزراعى الذى أثبتت

التجارب نجاحه الكبير ، وتساير عملية التمويل التى تحمى الفلاح وتحرره من المرابين ومن الوسطاء الذين يحصلون على الجزء الأكبر من ناتج عمله وتصل به الى الحد الذى يمكنه من استعمال أحدث الآلات والوسائل العلمية لزيادة الانتاج ، ثم هى معه حتى التسويق الذى يمكن الفلاح من الحصول على الفائدة العادلة تعويضا عن عمله وجهده وكده المتواصل .

ان المواجهة الثورية لمشكلة الأرض فى مصر كانت بزيادة عدد الملاك .

لقد كان ذلك هو الهدف من قوانين الاصلاح الزراعى التى صدرت سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١.

كذلك فان هذا الهدف ، فضلا عن أهداف زيادة الانتاج ، كان من القوى الدافعة وراء مشاريع الرى الكبرى ، التى أصبح رمزها العتيد سد أسوان العالى الذى خاض الشعب فى مصر صنوف الحروب المسلحة والاقتصادية والنفسية لكى يبنيه .

ان هذا السد أصبح رمزا لارادة الشعب وتصميمه على صنع الحياة ، كما أنه رمز لارادته فى اتاحة حق الملكية لجموع غفيرة من الفلاحين لم تسنح لها هذه الفرصة عبر قرون طويلة ممتدة من الحكم الاقطاعى .

ان نجاح هذه المواجهة الثورية لمشكلة الزراعة ، هذه المواجهة

القائمة على زيادة عدد الملاك ، لا يمكن تعزيزه الا بتعاون الزراعى والا بالتوسع فى مجالاته الى الحد الذى يكفل للملكيات الصغيرة للأرض اقتصادا قويا نشيطا .

ان هناك بعد ذلك كله ثلاثة آفاق ينبغى أن تنطلق اليها معركة الانتاج الجبارة من أجل تطوير الريف :

الأول — الامتداد الأفقى فى الزراعة ، عن طريق قهر الصحراء والبوار . ان عمليات استصلاح الأرض الجديدة لا يجب أن تتوقف ثانية واحدة . ان الخضرة يجب أن تتسع مساحتها مع كل يوم على وادى النيل وينبغى الوصول الى الحد الذى تصبح فيه كل قطرة من ماء النيل قادرة على التحول فوق ضفافه الى حياة خلاقة لا تهدر هباء ولا تضيع .

ان هناك اليوم كثيرين ينتظرون دورهم ليملكوا فى أرض وطنهم ، والمستقبل يحمل مع كل جيل جديد أفواجا من المتطلعين بحق الى ملكية الأرض .

والثانى — هو الامتداد الرأسى فى الزراعة ، عن طريق رفع انتاجية الأرض المزروعة . ان الكيمياء الحديثة قد درست طرق الزراعة وأساليبها ، وذلك بواسطة الأسمدة والمبيدات الحشرية واستنباط أنواع جديدة من البذور .

كذلك فان هناك احتمالات هائلة عن طريق العلم المنظم تمكن

من تنمية الثروة الحيوانيه بما يمنح الاقتصاد الزراعى للفلاح دعما محققا .

كذلك فان هناك احتمالات كبيرة وراء اعادة دراسة اقتصاديات المحاصيل الزراعية للأرض المصرية وتنويعها على أساس نتائج هذه الدراسة .

والثالث — أن تصنيع الريف اتصالا بالزراعة يفتح فيه أبعادا هائلة لفرص العمل ، وينبغى أن نذكر دائما أن الصناعة بالتقدم الآلى ليست فى مركز يسمح لها بامتصاص كل فائض الأيدى العاملة على الأرض الزراعية ، وذلك فى الوقت الذى لم يعد فيه جدال فى أن حق العمل ، فى حد ذاته ، هو حق الحياة من حيث هو التأكيد الواقعى لوجود الانسان وقيمته .

لذلك فان مشكلة العمالة يجب أن تجد جزءا من حلولها فى الريف ذاته . وتصنيع الريف فضلا عن قدرته على رفع قيمة الانتاج الزراعى ، يعزز العناصر العاملة فى الحقول بقوى جديدة من العمال الفنيين العاملين فى خدمة الانتاج الزراعى فى جميع مراحله .

ان تطوير عملية الانتاج فى الريف سوف يساعد فى نفس الوقت على ايجاد القوى البشرية المنظمة التى تستطيع بدورها تغيير شكل الحياة فيه تغييرا ثوريا وحاسما .

ان التعاون سوف يخلق المنظمات التعاونية القادرة على تحريك الجهود الانسانية فى الريف لمواجهة مشاكله .

كذلك نقابات العمال الزراعيين سوف تكون قادرة على تجنيد جهود الملايين الذين ضيعتهم البطالة المقنعة وأهدرت بالسلبية طاقاتهم .

ان هذه القوى هى الخلايا التى تستطيع أن تنسج خيوط الحياة فى الريف من جديد وتصنع منها قماشا حضاريا يقرب القرية الى مستوى المدينة .

ان وصول القرية الى المستوى الحضارى ليس ضرورة عدل فقط ، ولكنه ضرورة أساسية من ضرورات التنمية .

ان المدينة مسئولة مسئولية ضمير ومصير عن العمل الجاد فى القرية ، من غير تعال عليها ومن غير خيلاء .

ان وصول القرية الى مستوى المدينة الحضارى ، وخصوصا من الناحية الثقافية ، سوف يكون بداية الوعى التخطيطى لدى الأفراد ، وهو الوعى الذى يقدر على مواجهة أصعب المشاكل التى تعترض التنمية وتهددها ، وهى مشكلة تزايد عدد السكان .

ان الادراك العميق لضرورة التخطيط فى حياة الفرد سوف يكون هو الحل الحاسم لمشكلة تزايد السكان ، وهو الذى يغير من حالة الاستسلام القدرى حيالها ويضع مكانها الشعور بالمسئولية واقامة الاقتصاد العائلى على أساس من الحساب .

ان الصناعة هى من الدعامات القوية للكيان الوطنى ، وهى

القادرة على الوفاء بأعظم الآمال فى التطوير الاقتصادى والاجتماعى .

والصناعة هى الطاقة الخلاقة التى تستطيع أن تتجاوب مع التخطيط الواعى المدروس وتفى ببرامجه دون ما عوائق غير منظورة تصعب السيطرة عليها ، ومن ثم فهى القادرة فى أسرع وقت على توسيع قاعدة الانتاج توسيعا ثوريا حاسما .

ان اتجاهنا الى الصناعة يجب أن يكون واعيا وأن يأخذ فى اعتباره جميع النواحى الاقتصادية والاجتماعية فى معركة التطوير الكبرى .

ومن الناحية الاقتصادية ، ينبغى أن يكون اتجاهنا الى آخر ما وصل اليه العلم . ان حصولنا على أدوات العمل الجديدة المتقدمة لا يكفل لنا مجرد نقطة بداية سليمة ، وانما هو يكفل أيضا تعويضا عن التخلف ويعطى الصناعة المصرية الجديد الذى تأخذ به مركز امتياز يعوض التقدم الصناعى الذى بدأ فيه غيرنا فى وقت لم تكن آلات الانتاج قد وصلت فيه الى ما هى عليه الآن من تفوق .

وينبغى فى هذا المجال أن يطرح الرأى القائل بأن استخدام الآلات الحديثة سوف لا يفتح المجال كاملا للعمالة باعتبار أن هذه الآلات الحديثة — خصوصا بالتقدم الذى وصلت اليه — لا تحتاج الى قوة عمل واسعة .

ان ذلك الرأى قد يكون صحيحا فى المدى القريب ، ولكن أثره يتلاشى تماما فى المدى الطويل ، فان الآلات الحديثة قادرة بسرعة على توسيع قاعدة الانتاج . وهذا هو الذى يكفل بدوره غزو الآفاق الجديدة فى التصنيع ، وبالتالى يتيح فرصا أوسع للعمالة .

ان مجالات العمل الصناعى فى مصر ليست لها حدود .

ان الصناعة المصرية تقدر أن تمد العمل المبدع الخلاق الى أقاصى الأرض المصرية .

ان مصادر الثروة الطبيعية والمعدنية ما زالت تحتفظ بالكثير من أسرارها .

ولقد طال اهمال مساحات شاسعة من الأرض لم تزد الجهود التى وجهت اليها حتى الآن عن مجرد خدوش على سطحها .

ان العمل العلمى الصناعى وحده هو القادر على أن يجعل الأرض المصرية تبوح بكل أسرارها وتفيض بما فى باطنها من ثروات طبيعية ومعدنية لخدمة التقدم .

ان هذه المصادر تستطيع أن تكون عمودا فقريا للصناعة الثقيلة القادرة بدورها على خلق أدوات الانتاج الجديدة . وان أهمية خاصة يجب أن توجه الى الصناعات الثقيلة ، فبها يمكن أن يوضع الأساس الحقيقى الذى تقوم عليه الصناعة الحديثة .

ان المواد الخام من الزراعة أو من المناجم لابد لها من عمليات

التصنيع المحلية التى تكسبها قيمة مضاعفة فى الأسواق . وهى بذلك تعزز قدرة الانتاج الصناعى ، كما أنها تفتح أبوابا واسعة للعمالة .

كذلك فان الاهتمام الكبير يجب أن يصل الى الصناعات الاستهلاكية . ان هذه الصناعات فضلا عما تفتحه من أبواب كثيرة للعمل ، تسد جزءا هاما فى مطالب الاستهلاك ، وتوفر مصادر قيمة من النقد الأجنبى ، ثم هى تتيح فى الوقت الحاضر فرصة للتوسع فى التصدير الى أسواق قريبة منا لم نصل فيها بعد الى مركز المنافسة فى الصناعات الثقيلة على المستوى العالمى .

والصناعات الغذائية — فى ضمن الصناعات الاستهلاكية — تقدر أكثر من أى سبيل آخر على دعم اقتصاديات الريف ، كذلك فان فيها احتمالات كثيرة لأسواق فى الدول المتقدمة التى يرتفع فيها الطلب الاستهلاكى بارتفاع مستوى المعيشة فيها .

وبصورة شاملة ، فان الصناعة يجب أن تضع فى برامجها تصنيع كل ما تقدر على تصنيعه من المواد الخام ، تصنيعا جزئيا أو تصنيعا كاملا ، فان ذلك يحقق أكبر الأهداف من عملية التطوير .

انه يحقق زيادة الانتاج ويحقق مواجهة مطالب الاستهلاك ، كما أنه يتيح الفرص للأيدى القادرة على العمل والتى تطلبه كحق انسانى مقدس ، وفى نفس الوقت فهو مصدر للنقد الأجنبى ، الذى يواجه المطالب المتزايدة لمعركة التطوير .

ومن الناحية الاجتماعية ، فان الصناعة مسئولة عن اقامة التوازن الانسانى الذى لابد منه بين مطالب الانتاج واحتياجات الاستهلاك .

ان الفلسفة التى قامت عليها سياسة التصنيع فى مصر حققت هذا الهدف بالتوازن الذى أقامته بين الاتجاه الى الصناعة الثقيلة وبين الاتجاه الى الصناعات الاستهلاكية .

ان الصناعة الثقيلة هى دون شك القاعدة الثابتة للكيان الصناعى الشامخ ، لكن بناء الصناعات الثقيلة — مع الأولوية المحققة التى يجب أن تمنح له — لا يجب أن يوقف التقدم نحو الصناعات الاستهلاكية .

ان حرمان جماهير شعبنا طال مداه ، وتجنيدها تجنيدا كاملا لبناء الصناعة الثقيلة واغفال مطالبها الاستهلاكية يتنافى مع حقها الثابت فى تعويض حرمانها الطويل ، ثم هو يعطل — من غير مبرر حقيقى — امكانيات الوفاء بتطلعاتها المتسعة .

من ناحية أخرى فان الصناعة تطور شكل العمل فى مصر تطويرا ثوريا بعيد الأثر .

وان النجاح العظيم الذى حققته الصناعة منذ بدأت برامجها المنظمة فى مصر كان السند العملى للحقوق الثورية التى حصلت عليها الطبقة العاملة ضمن قوانين يوليو سنة ١٩٦١ .

ان هذه الحقوق الثورية جعلت الآلات ملكا للعمل ولم تجعل العمل ملكا للآلات .

لقد أصبح العامل هو سيد الآلة ولم يعد أحد التروس فى جهاز الانتاج .

ان هذه الحقوق الثورية كفلت حدا أدنى للأجور واشتراكا ايجابيا فى الادارة يصاحبه اشتراك حقيقى فى أرباح الانتاج ، وذلك فى ظل ظروف للعمل تكفل الكرامة للانسان العامل .. وعلى هذا الأساس فقد أصبح يوم العمل هو سبع ساعات .

ان ذلك التغيير الثورى فى الحقوق العمالية لابد أن يقابله تغيير ثورى فى الواجبات العمالية .

ان مسئولية العمل يجب أن تكون كاملة عن أدوات الانتاج التى وضعها المجتمع كله تحت ارادته .

لقد أصبحت مسئولية العمل بأدوات الانتاج التى يتولى الحفاظ عليها وتشغيلها بكفاية وأمان وبالاشتراك فى الادارة والأرباح مسئولية كاملة فى عملية الانتاج .

ان ذلك الوضع الجديد لا ينهى دور التنظيمات العمالية ، وانما هو يزيد من أهمية دورها . انه يمد هذا الدور ويوسعه من مجرد كونها طرفا مقابلا لطرف الادارة فى عملية الانتاج الى الحد الذى يجعل منها قاعدة طليعية فى عملية التطوير .

ان النقابات العمالية تستطيع ممارسة مسئولياتها القيادية عن طريق الاسهام الجدى فى رفع الكفاية الفكرية والفنية ، ومن ثم

رفع الكفاية الانتاجية للعمال . كذلك هى تستطيع ممارسة مسئولياتها عن طريق صيانة حقوق العمال ومصالحهم ورفع مستواهم المادي والثقافى ، ويدخل فى ذلك اهتمامها بمشروعات الاسكان التعاونى والاستهلاك التعاونى وتنظيم الاستفادة المجدية صحيا ونفسيا وفكريا من أوقات الفراغ والاجازات بما يساهم فى تحقيق الرفاهية للجموع العاملة .

ان مكانة العمال فى المجتمع الجديد لم يعد لها الآن من مقياس غير انجاح عملية التطوير الصناعى ، وغير طاقتهم على العمل من أجل هذا الهدف ، وغير كفايتهم فى الوصول اليه .

ان التوسع فى طاقات القوى المحركة وفى اقامة هياكل الانتاج الرئيسية هو أساس الانطلاق نحو الأهداف الجديدة للانتاج فى الزراعة وفى الصناعة معا .

ان وصول القوى المحركة الى كل مكان فى مصر هو شرارة الثورة القادرة على تحريك طاقات التغيير الجذرى اقتصاديا واجتماعيا ، من التخلف الذى كان ، الى التقدم الذى يتطلع اليه النضال الوطنى .

ان الوطن كله ينبغى أن تغطيه بكفاية شبكات السكك الحديدية والطرق والمطارات ، فان سهولة المواصلات ويسرها تستطيع أن تقوم بالمعجزات فى تحقيق الوحدة الانتاجية فى الوطن ،

ومن ثم تؤدى الى وحدة الرخاء على أرضه دون عزلة تفرض على أجزاء منه .

ان اهتماما خاصا يجب أن يوجه الى الصناعات البحرية فى بلد يقع فى قلب العالم البحرى ويطل على أعظم بحاره أهمية من نواحى الاقتصاد والسياسة ، وهما البحران الأبيض والأحمر .

ان احتياجات الانتاج الصناعى فى جميع النواحى تفتح امكانيات كبيرة لرأس المال الوطنى غير المستغل لكى يقوم ، بجانب القطاع العام ، بدور هام ومسئول فى عملية الانتاج كلها .

بل ان استمرار دور القطاع الخاص بجانب القطاع العام يزيد من فعاليات الرقابة على الملكية الشعبية العامة ، ويقوم بدور عامل منشط لها بما يفتحه من مجالات المنافسة الحرة فى اطار التخطيط الاقتصادى العام .

ان قوانين يوليو الثورية العظيمة سنة ١٩٦١ لم تكن تستهدف القضاء على القطاع الخاص ، وانما كان لها هدفان أساسيان :

الهدف الأول — خلق نوع من التكافؤ الاقتصادى بين المواطنين يحقق العدل المشروع ويقضى على آثار احتكار الفرص للقلة على حساب الكثرة ، ويساهم فى الوقت نفسه فى عملية تذويب الفوارق بين الطبقات بما يعزز احتمالات الصراع السلمى بينها ويفتح الأبواب للحلول الديموقراطية للمشاكل الكبرى التى تواجه عملية التطوير .

والهدف الثانى — زيادة كفاءة القطاع العـام الذى يملكه الشعب ، وتعزيز قدرته على تحمل مسئولية التخطيط ، وتمكينه من دوره القيادى فى عملية التطوير الصناعى عـلى الأسـاس الاشتراكى .

ان هذين الهدفين قد تحققا بنجاح رائع يؤكد قوة الدفع الثورى كما يؤكد عمق الوحدة الوطنية .

ان تحقيق هذين الهدفين يزيل بقايا العقـد التى صـنعها الاستغلال الذى ألقى ظلالا من الشك على دور القطاع الخاص ، وبالتالى فان الطريق أمام هذا القطاع حاليا لا تقيده غير القوانين الاشتراكية المعمول بها وحدها الآن أو ماقد تراه السـلطات الشعبية المنتخبة مستقبلا من خطوات لازمة لدفع عملية التطوير .

ان الحدود الاشتراكية التى تم رسمها بدقة فى قوانين يوليو قد قضت على آثار الاستغلال وتركت الباب مفتوحا للاستثمار الفردى الذى يخدم المصلحة العامة للتطوير ، كما يخدم مصلحة أصحابه فى الربح المشروع بدون استغلال .

ان الذين يتصورون أن قوانين يوليو قد قيدت المبادرة الفردية يقعون فى خطأ كبير .

ان المبادرة الفردية يجب أن تكون قائمة على العمل وعلى

المخاطرة . وما كان قائما فى الماضى كان يعتمد على الانتهاز قبل العمل ، وعلى حماية الاحتكار التى تنفى كل احتمال للمخاطرة ، وهى الحجة التى يستند اليها رأس المال الفردى فى نصيبه من الربح .

ومن ناحية أخرى فان المبادرة الفردية ، بالطريقة التى كانت قائمة بها ، لم تكن تقدر على مسئوليات الأمانى الوطنيــة . ان الاستثمارات الجديدة التى توجه الآن للصناعة تساوى أكثر من مائة مرة ما كان يوجه منها فى سنوات ما قبل الثورة . ان اعادة توزيع الثروة لا تعرقل طريق التنمية ، وانما هى تنشطها من حيث هى تزيد عدد القادرين على الاستثمار .

ان رأس المال الفردى فى دوره الجديد يجب أن يعرف أنه خاضع لتوجيه السلطة الشعبية ، شأنه فى ذلك شأن رأس المال العام ، وأن هذه السلطة هى التى تشرع له وهى التى توجهه على ضوء احتياجات الشعب ، وأنها قادرة على مصادرة نشاطه اذا ما حاول أن يستغل أو ينحرف .

انها على استعداد لأن تحميه ..

ولكن حماية الشعب واجبها الأول .

ان رأس المال الأجنبى ودوره فى الاستثمار المحلى أمر يمكن الاستطراد اليه فى هذه المرحلة .

ان رأس المــال الأجنبى تحيط به فى نظـر الدول المتخلفة ،

خصوصا تلك التى كانت مستعمرات فيما مضى ، سحب من الشكوك والريب المظلمة .

ان سيادة الشعب على أرضه واستعادته لمقدرات أموره تمكنه من أن يضع الحدود التى يستطيع فى ظلالها أن يسمح لرأس المال الأجنبى بالعمل فى بلاده .

ان الأمر يتطلب وضع أولويات هى فى الواقع من خلاصة التجربة الوطنية ، كما أنها تأخذ فى الاعتبار طبيعة رأس المال العالمى الذى يفضل دائما أن يجرى وراء المواد الخام البكر فى مناطق لم تتهيأ للنهوض الاقتصادى والاجتماعى حيث يستطيع فى ظروفها أن يحصل على أعلى نسبة من الفائدة .

ومن هنا فان التطوير الوطنى ، فى الدرجة الأولى ، يقبل كل المعونات الأجنبية غير المشروطة التى تساعده على تحقيق أهدافه ، وهو يقبلها بكل العرفان الصادق لمقدميها مهما كانت ألوان أعلامهم .

وفى الدرجة الثانية ، فان التطوير الوطنى يقبل كل القروض غير المشروطة التى يستطيع أن يفى بها دون عنت أو ارهاق . والقروض بالتجربة طريقة واضحة فى حدودها ، فان مشكلتها تنتهى تماما بعد سدادها وسداد الفوائد المستحقة عليها .

والتطوير الوطنى ، فى الدرجة الثالثة ، مستعد لقبول اشتراك

رأس المال الأجنبي في أوجه نشاطه الوطني كمستثمر ، على أن يكون ذلك في العمليات الضرورية ، خصوصا تلك التي تقتضي خبرات جديدة يصعب توافرها في المجال الوطني .

ان قبول استثمارات أجنبية معناه القبول باشتراك أجنبي في ادارتها ومعناه القبول بتحويل جزء من أرباحها سنويا والى غير حد الى المستثمرين ، وذلك أمر يجب أن لا يترك على اطلاقه .

ان الأولوية الأولى للمعونات غير المشروطة .

والمكانة الثانية للقروض غير المشروطة .

ثم يأتي دور القبول بالاستثمارات الأجنبية في الأحوال التي لا مفر فيها من قبولها في النواحي التي تتطلب خبرات عالمية في مجالات التطوير الحديثة .

ان شعبنا في نظرته الثورية الواعيـة يعتبر أن المساعدات الأجنبية واجب على الدول السابقة في التقدم نحـو تلك التي ما زالت تناضل للوصول .

بل ان شعبنا ، في ادراكه لعبرة التاريخ ، يرى أن الدول ذات الماضي الاستعماري ملزمة أكثر من غيرها بأن تقدم للدول المتطلعة الى النمو بعض ما نزحته من ثروتها الوطنية أيام كانت هذه الثروة نهبا مباحا للطامعين .

ان تقديم المساعدات واجب اختيارى على الدول المتقدمة .

وهو أقرب ما يكون الى الضريبة الواجبة السداد على الدول ذات الماضى الاستعمارى ، تعوض به الذين استغلتهم عن طول استغلالها لهم .

ان الانتاج كله للمجتمع ، فى خدمته ولتحقيق سعادته ولتأمين الرفاهية وتوفيرها لكل فرد فيه .

والمجتمع ليس وصفا شائعا .

ان المجتمع هو كل انسان فرد يعيش على تربة الوطن وترتبط آماله مع آمال غيره من المواطنين من أجل غد عزيز لهم جميعا وللأجيال القادمة من أبنائهم وأحفادهم .

وغاية الانتاج الحقيقية هى توفير أكبر قدر ممكن من الخدمات لتكون أعلام الرفاهية التى ترفرف على المجتمع كله .

وبقدر اتساع قاعدة الانتاج ، وبقدر الاستثمارات الجديدة من المدخرات الوطنية التى يمكن أن تضاف اليها بالعمل الوطنى مع كل يوم ، تتفتح آفاق جديدة لتكافؤ الفرصة بين المواطنين .

ان تكافؤ الفرص ، وهو التعبير عن الحرية الاجتماعية ، يمكن تحديده فى حقوق أساسية لكل مواطن يبغى تكريس الجهد لتحقيقها :

أولها — حق كل مواطن فى الرعاية الصحية بحيث لا تصبح

هذه الرعاية علاجا ودواء مجرد سلعة تباع وتشترى ، وانما تصبح حقا مكفولا غير مشروط بثمن مادي . ولابد أن تكون هذه الرعاية فى متناول كل مواطن فى كل ركن من الوطن ، فى ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة . ولابد من التوسع فى التأمين الصحى حتى يظل بحمايته كل جموع المواطنين .

وثانيها — حق كل مواطن فى العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه . ان العلم طريق تعزيز الحرية الانسانية وتكريمها ، كذلك فان العلم هو الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطنى واضافة أفكار جديدة اليه كل يوم وعناصر قائدة جديدة فى ميادينه المختلفة .

وثالثها — حق كل مواطن فى عمل يتناسب مع كفايته واستعداده ومع العلم الذى تحصل عليه . ان العمل فضلا عن أهميته الاقتصادية فى حياة الانسان تأكيد للوجود الانسانى ذاته .

ومن المحتم فى هذا المجال أن يكون هناك حد أدنى للأجور يكفله القانون ، كما أن هناك بحكم العدل حدا أعلى للدخول تتكفل به الضرائب .

ورابعها — أن التأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض لابد من توسيع نطاقها بحيث تصبح مظلة واقية للذين أدوا دورهم فى النضال الوطنى وجاء الوقت الذى يجب أن يضمنوا فيه حقهم فى الراحة المكفولة بالضمان .

ان الطفولة هي صانعة المستقبل ، ومن واجب الأجيال العاملة أن توفر لها كل ما يمكن لها من تحمل مسئولية القيادة بنجاح .

ان المرأة لابد أن تتساوى بالرجل ولابد أن تسقط بقايا الأغلال التي تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وايجابية فى صنع الحياة .

ان الأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع ولابد أن تتوافر لها كل أسباب الحماية التى تمكنها من أن تكون حافظة للتقليد الوطنى، مجددة لنسيجه ، متحركة بالمجتمع كله ومعه الى غايات النضال الوطنى .

ان مجتمع الرفاهية قادر على أن يصوغ قيما أخلاقية جديدة لا تؤثر عليها القوى الضاغطة المتخلفة من العلل التى عانى منها مجتمعنا زمانا طويلا .

كذلك فان هذه القيم لا بد لها أن تعكس نفسها فى ثقافة وطنية حرة تفجر ينابيع الاحساس بالجمال فى حياة الانسان الفرد الحر .

ان حرية العقيدة الدينية يجب أن تكون لها قداستها فى حياتنا الجديدة الحرة .

ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الانسان وعلى اضاءة حياته بنور الايمان ، وعلى منحه طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحبة .

ان رسالات السماء كلها فى جوهرها كانت ثورات انسانية استهدفت شرف الانسان وسعادته ، وان واجب المفكرين الدينيين الأكبر هو الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته .

ان جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة ، وانما ينتج التصادم فى بعض الظروف من محاولات الرجعية أن تستغل الدين ضد طبيعته وروحه لعرقلة التقدم ، وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الالهية السامية .

لقد كانت جميع الأديان ذات رسالة تقدمية ، ولكن الرجعية التى أرادت احتكار خيرات الأرض لصالحها وحدها أقدمت على جريمة ستر مطامعها بالدين وراحت تلتمس فيه ما يتعارض مع روحه ذاتها لكى توقف تيار التقدم .

ان جوهر الأديان يؤكد حق الانسان فى الحياة وفى الحرية ، بل ان أساس الثواب والعقاب فى الدين هو فرصة متكافئة لكل انسان . ان كل بشر يبدأ حياته أمام خالقه الأعظم بصفحة بيضاء يخط فيها أعماله باختياره الحر ، ولا يرضى الدين بطبقية تورث عقاب الفقر والجهل والمرض لغالبية الناس وتحتكر ثواب الخير لقلة منهم .

ان الله — جلت حكمته — وضع الفرصة المتكافئة أمام البشر ساسا للعمل فى الدنيا وللحساب فى الآخرة .

وينبغى لنا أن نذكر دائما أن حرية الانسان الفرد هى أكبر حوافزه على النضال .

ان العبيد يقدرون على حمل الأحجار ، وأما الأحرار فهم وحدهم القادرون على التحليق الى آفاق النجوم .

ان الاقناع الحر هو القاعدة الصلبة للايمان ، والايمان بغير الحرية هو التعصب ، والتعصب هو الحاجز الذى يصد كل فكر جديد ويترك أصحابه بمنأى عن التطور المتلاحق الذى تدفعه جهود البشر فى كل مكان .

ان الحرية وحدها هى القادرة على تحريك الانسان الى ملاحقة التقدم وعلى دفعه .

والانسان الحر هو أساس المجتمع الحر وهو بناؤه المقتدر .

ان حرية كل فرد فى صنع مستقبله وفى تحديد مكانه من المجتمع وفى التعبير عن رأيه وفى اسهامه الايجابى فى قيادة التطور وتوجيهه بكل فكره وتجربته وأمله حقوق أساسية للانسان ولابد أن تصونها له القوانين .

ولابد أن يستقر فى ادراكنا أن القانون فى المجتمع الحر خادم للحرية وليس سيفا مسلطا عليها .

كذلك لابد أن يستقر فى ادراكنا أنه لا حرية للفرد بغير تحريره أولا من براثن الاستغلال .

ان ذلك هو الأساس الذى يجعل الحرية الاجتماعية مدخلا الى الحرية السياسية ، بل هو مدخلها الوحيد .

ان القضاء على الاستغلال والتمكين للحق الطبيعى فى الفرصة المتكافئة ، وتذويب الفوارق بين الطبقات وانهاء سيطرة الطبقة الواحدة ، ومن ثم ازالة التصادم الطبقى الذى يهدد الحرية الفردية للانسان المواطن ، بل يهدد الحرية الكاملة للوطن كله بأن يفتح من الثغرات فى صفوف الشعب ما يتيح الفرصة للأخطار الخارجية المتربصة بالوطن تريد أن تجره الى ميادين الحرب الباردة وتجعل أرضه مسرحا لها وتجعل من شعبه وقودا للنار ..

ان ازالة التصادم الطبقى الناشىء عن المصالح التى لا يمكن أن تتلاقى على الاطلاق بين الذين فرضوا الاستغلال وبين الذين اعتصرهم الاستغلال فى المجتمع القديم ، لا يمكن أن تحقق تذويب الفوارق مرة واحدة ولا يمكن أن تفتح الباب للحرية الاجتماعية والديموقراطية السليمة بين يوم وليلة .

ولكن ازالة هذا التصادم بازالة الطبقة التى فرضت الاستغلال توفر امكانية السعى الى تذويب الفوارق بين الطبقات سلميا وتفتح أوسع الأبواب للتبادل الديموقراطى الذى يقترب بالمجتمع كله من عصر الحرية الحقيقية .

لقد كان ذلك هو أحد الأهداف الاجتماعية العظيمة التى

سعت اليها قوانين يوليو ووجهت من أجله ضربتها الهائلة الى مراكز الاستغلال والاحتكار .

ان هذا العمل الثورى العظيم جعـــل امكانية الديموقراطية السليمة أمرا قابلا للتحقيق لأول مرة فى مصر .

ان الكلمة الحرة ضوء كشاف أمام الديموقراطية السليمة ، وبنفس المقدار فان القضاء الحر ضمان نهائى وحاسم لحدودها .

ان حرية الكلمة هى المقدمة الأولى للديموقراطية ..

وسيادة القانون هى الضمان الأخير لها .

وحرية الكلمة هى التعبير عن حرية الفكر فى أى صورة من صوره .

كذلك فان حرية الصحافة ، وهى أبرز مظاهر حرية الكلمة ، يجب أن تتوافر لها كل الضمانات .

ان الديموقراطية السليمة بمفهومها العميق تزيل التناقض بين الشعب وبين الحكومة حين تحولها الى أداة شعبية ، ولكن الصحافة الحرة يجب أن تكون رقيبا أمينا على أداة الارادة الشعبية ، شأنها فى ذلك شأن المجالس النيابية .

كذلك فان سيادة القانون تتطلب منا الآن تطويرا واعيا لمواده ونصوصه بحيث تعبر عن القيم الجديدة فى مجتمعنا .

ان كثيرا من المواد التى ما زالت تحكم علاقاتنا الاجتماعية قد

جرت صياغتها فى جو اجتماعى مختلف ، وان أول ما يعزز سلطان القانون هو أن يستمد حدوده من أوضاع المجتمع المتطورة

ان القانون أيضا ، وهو فى حد ذاته صورة من صور الحرية ، لابد أن يسايرها فى اندفاعها الى التقدم ولا يجب أن تكون مواده قيودا تصد القيم الجديدة فى حياتنا .

ان الطريق الى الحرية قد أصبح مفتوحا من غير حواجز ولا عوائق .

ان هذا المجتمع الجديد الذى يبنيه الشعب العربى فى مصر على دعائم الكفاية والعدل يحتاج الى درع واق فى عالم لم تصل مبادئه الأخلاقية الى مستوى تقدمه العقلى .

ان دور القوات المسلحة فى الجمهورية العربية المتحدة هو أن تحمى عملية بناء المجتمع ضد الأخطار الخارجية ، كما أنه يتعين عليها أن تكون مستعدة لسحق كل محاولة استعمارية رجعية تريد أن تمنع الشعب من الوصول الى آماله الكبرى .

من أجل ذلك فان الشعب يمنح قواته المسلحة ما يجعلها دائما فى وضع الاستعداد وفى مكان القوة وفى الموضع الذى تتمكن منه دائما أن تخدم أمانيه بالولاء المطلق وبالاخلاص المتفانى .

ان القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة يجب أن تملك تفوقا حاسما فى البر والبحر والجو ، قادرا على الحركة السريعة

فى اطار المنطقة العربية التى تقع مسئولية سلامتها ، فى الدرجة الأولى ، على القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة . كذلك فان هذه القوات لابد لها فى تسليحها أن تساير التقدم العلمى الحديث وأن تملك من الأسلحة الرادعة ما يكبح جماح القوى الطامعة ويقدر على هزيمتها اذا ما تحركت بالعدوان .

وليس من شك فى أن التقدم الذاتى هو فى جوهره أعظم أنواع الدفاع عن النفس ضد الأخطار المتربصة ، لكن علينا أن ندرك أننا نعيش فى منطقة مفتوحة للأطماع الباغية ، وأن من أول أهداف أعدائنا أن يحولوا دون بلوغنا مرحلة القوة الذاتية المحققة للتقدم حتى نظل دائما تحت رحمة التهديد .

ان الجمهورية العربية بالذات — طليعة النضال العربى التقدمى وقاعدته وقلعته المحاربة — هى الهدف الطبيعى لجميع أعداء الأمة العربية وأعداء تقدمها .

ان قوى الاستعمار العالمى واحتكاراته تسعى الى هدف ثابت، هو وضع الأرض العربية الممتدة من المحيط الى الخليج تحت سيطرتها العسكرية حتى تتمكن من مواصلة استغلالها ونهب ثرواتها .

ولقد وصل التآمر الاستعمارى الى حد انتزاع قطعة من الأرض العربية فى فلسطين ، قلب الوطن العربى ، واغتصابها دون

ما سند من حق أو قانون لصالح اقامة فاشستية عسكرية لا تعيش الا بالتهديد العسكرى الذى يستمد أخطاره الحقيقية من كون اسرائيل أداة للاستعمار .

والجمهورية العربية المتحدة ، بالتاريخ وبالواقع ، هى الدولة العربية الوحيدة فى الظروف الحالية ، التى تستطيع تحمل مسئولية بناء جيش وطنى يكون بمثابة القوة الرادعة للخطط العدوانية الإستعمارية الصهيونية .

ان مواصلة الزحف الشعبى نحو التقدم الاقتصادى والاجتماعى يجعل اقامة الجيش الوطنى درعا حقيقيا للنضال ، وليس مجرد قشرة سطحية تغطى خطوط الحدود .

ان فعالية الجيوش الوطنية تكمن فى القوة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية ، فان التقدم هو المستودع العظيم الذى يمد أداة القتال باحتياجاتها المادية والبشرية التى تتمكن بها من رد التحدى واحراز النصر وتعزيزه .

ويجب أن يكون نصب أعيننا دائما أن لا تطغى احتياجات الدفاع على احتياجات التنمية .

ان الدفاع اذا لم تعززه التنمية لا يقدر على الصمود الطويل للمعركة الممتدة .

لكن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هى القلب الذى يغذى

اليد الضاربة للامة بأسباب القـوة والثبات ويمكنها من توجيه الضربات القاضية الى العدو مهما طالت المعركة .

ان مجتمعنا يؤمن أن الحرية للوطن وللمواطن تتوافر قبل كل شيء بالسلام القائم على العدل .

ولكن مجتمعنا مطالب ، الى الوقت الذى تستقر فيه مبادئه العظيمة وتسود على العالم الذى نعيش فيه ، أن يكون مستعدا باستمرار ، من أجل حرية الوطن والمواطن ، أن يدعم السلام بالقوة.

الباب الثامن

مع التطبيق الاشتراكى ومشاكله

ان العمل الانسانى الخلاق هو الوسيلة الوحيدة أمام المجتمع لكى يحقق أهدافه .

العمل شرف . والعمل حق . والعمل واجب . والعمل حياة .

ان العمل الانسانى هو المفتاح الوحيد للتقدم .

ان طبيعة العصر لم تعد تقبل وسيلة للأمل غير العمل الانسانى .

لقد استطاعت مجتمعات أخرى فى قرون سابقة أن تحقق انطلاقها بتوفير الاستثمارات للتنمية الوطنية عن طريق نهب أموال المستعمرات واستغلال ثروات الشعوب وتسخيرها للعمل العبودى من أجل غيرها .

وفى مجتمعات أخرى تحقق الانطلاق تحت ظروف سخرت فيها الطبقة العاملة ، بطريقة تتنافى مع الانسانية ، لصالح الاحتكارات الرأسمالية الوطنية أو الأجنبية .

كذلك تحقق فى تجارب أخرى ، تحت ضغط بالغ القسوة على

الأجيال الحية ، سلبها كل ثمار عملها من أجل الغد الموعود الذى لم تستطع أن تراه ، أو وصلت اليه وهى تحمل على قلبها أقفالا من الكبت النفسى وتؤرق خيالاتها أشباح من الارهاب والطغيان .

ان طبيعة العصر لا تحتمل ذلك كله الآن .

ان البشرية تنبهت الى شرور الاستعمار ونذرت نفسها للقضاء عليه .

والطبقة العاملة لا يمكن أن تساق بالسخرة الى تحقيق أهداف الانتاج . والطاقات المبدعة للشعوب تستطيع أن تصنع الغد دون أن تساق اليه بحمامات الدم الجماعية .

ان التقدم العلمي يجعل الوصول الى الانطلاق بغير هـذه الوسائل البالية كلها أمرا ممكنا وقابلا للتحقيق .

كذلك فان طبيعة العصر ومثله العليا تجعل استعمال مثل هذه الوسائل القديمة أمرا مستحيل الحدوث .

ان العمل الوطنى المنظم القائم على التخطيط العلمى هو طريق الغـد .

ان العمل الوطنى على أساس الخطة لابد أن يكون محددا أمام أجهزة الانتاج على جميع مستوياتها . بل ان مسئولية كل فرد فى هذا العمل يجب أن تكون واضحة أمامه حتى يستطيع أن يعرف فى أى وقت من الأوقات مكانه فى العمل الوطنى .

ان ذلك يقتضى أن تتحـول الخطة الشـاملة ، فى أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ، الى برامج تفصيلية تكون فى متناول يد أجهزة الانتاج .

ان ذلك يقتضى ربط الانتاج ، كماً ونوعا ، بحدود زمنية تلتزم بها القوى المنتجة ، على أن تتم العملية كلها فى اطار الاستثمارات المخصصة .

ان الكم والنوع فى عملية الانتاج لا يمكن فصلهما عن حساب الزمن وحساب التكلفة ، والا أفلت التوازن الحيوى لعملية الانتاج وتعرضت للأخطار .

والأمر كذلك أيضا فى برامج الخدمات .

ان وعى كل مواطن بمسئوليته المحددة فى الخطة الشاملة ، وكذلك ادراكه المحدد لحقوقه المؤكدة من نجاحها ، هو فضلا عن كونه توزيعا للمسئولية على نطاق الأمة كلها بما يعزز احتمالات الوصول الى الأهداف ، هو فى الوقت ذاته عملية انتقال ثورية بمعنى العمل الوطنى من العموميات الشائعة المبهمة والغامضة الى وضوح ذهنى وعملى يربط الانسان الفرد فى نضاله اليومى بحركة المجتمع كلها ويشده فى اتجاه التاريخ ، كما أنه يوجه به حركة التاريخ فى نفس اللحظة .

ان فلسفة العمل الوطنى يجب أن تصل الى جميع العاملين فى

الوطن فى كافة المجالات . بل ويجب أن تصل اليهم بالطريقة الأكثر ملاءمة بالنسبة لكل منهم .

ان ذلك يكفل دائما أن يكون الفكر على اتصال بالتجربة ، وأن يكون الرأى النظرى على اتصال بالتطبيق التجريبى .

ان الوضوح الفكرى أكبر ما يساعد على نجاح التجربة ، كما أن التجربة بدورها تزيد فى وضوح الفكر وتمنحه قوة وخصوبة تؤثر فى الواقع وتتأثر به ، ويكتسب العمل الوطنى من هذا التبادل الخلاق امكانيات أكبر لتحقيق النجاح .

وانه لمن ألزم الأمور هنا تشجيع الكلمة المكتوبة لتكون صلة بين الجميع يسهل حفظها للمستقبل ، كما أنها تستكمل حلقة هامة فى الصلة بين الفكرة والتجربة .

انه من الأمور اللازمة تشجيع كل المسئولين عن العمل الوطنى أن يكتبوا أفكارهم لتكون أمام المسئولين عن التنفيذ ، كذلك من الضروري تشجيع كل القائمين بالتنفيذ أن يكتبوا ملاحظاتهم لتكون أمام المسئولين عن التوجيه .

ان ذلك أمر لا يمكن أن يترك للصدفة أو الارتجال .

وانما ينبغى تنظيمه .

ان تنظيمه سوف يوفر للعمل الوطنى ذخيرة هائلة بغير حدود لآفاق الفكر ممتزجة بدقائق التنفيذ العملى . ان هذه الذخيرة

سوف تسهم فى رفع رصيد الكفاية الوطنية وتعميم نطاق الاستفادة بهـا .

ان فترات التغيير الكبرى بطبيعتها حافلة بالأخطار التى هى جزء من طبيعة المرحلة . على أن التأمين الأكبر ضد هذه الأخطار كلها هو ممارسة الحرية وخصوصا بواسـطة المجالس الشعبية المنتخبة .

ان العمل الوطنى كله ، وعلى جميع مستوياته ، لا يمكن أن يصل سليما الى أهدافه الا بطريق الديموقراطية .

ووسيلة الديموقراطية أن تتوافر الحرية فى مراكز الانتاج جميعها لكى يتمكن جميع العاملين فيها من أن يعطوا كل جهدهم الفنى والوطنى من أجل كمال العمل ، على أن يتم ذلك بالطبع تحت أحكام تسلسل المسئولية .

كذلك فان وسيلة الديموقراطية أن تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الانتاج وفوق كل أجهزة الادارة المركزية أو المحلية .

ان ذلك يضمن للشعب باستمرار أن يكون سـلطة تحديد أهداف الانتاج ، وأن يكون فى الوقت ذاته سلطة الرقابة على تنفيذها .

ان ممارسة النقد والنقد الذاتى تمنح العمل الوطنى دائما

فرصة تصحيح أوضاعه وملاءمتها دائما مع الأهداف الكبيرة للعمل.

ان أى محاولة لاخفاء الحقيقة أو تجاهلها يدفع ثمنها فى النهاية نضال الشعب وجهده للوصول الى التقدم .

واذا سمحت القيادات الشعبية بأن يحدث ذلك فانها لا تكون مقصرة فى حق الشعب الذى صدرها للقيادة فقط ، وانما هى فى نفس الوقت تكون قد عزلت نفسها عن جماهيرها وفقدت اتصالها بها ، وسلمت بعدم قدرتها على حل مشاكلها ، وبالتالى يصبح ولا مفر أمامها من أن تتنحى أو يسقطها الشعب ويسحب منها ما أسلمه اليها من مسئولية القيادة .

ان حرية النقد البناء والنقد الذاتى الشجاع ضمانات ضرورية لسلامة البناء الوطنى ، لكن ضرورتها أوجب فى فترات التغيير المتلاحق خلال العمل الثورى .

ان ممارسة الحرية على هذا النحو ليست لازمة فقط لحماية العمل الوطنى ، ولكنها لازمة كذلك لتوسيع قاعدته وتوفير الضمان للذين يتصدون له . فممارسة الحرية على هذا النحو سوف تكون الطريق الفعال لتجنيد عناصر كثيرة قد تتردد قبل المشاركة فى العمل الوطنى ، والحرية هى الوسيلة الوحيدة للقضاء على سلبيتها وتجنيدها اختياريا لأهداف النضال .

ان ممارسة الحرية بعد العملية الثورية الهائلة لاعادة توزيع

الثروة الوطنية فى يوليو سنة ١٩٦١ لا تشكل خطرا على أمن النضال الوطنى ، بل انها صمام الأمان له ، فانها تخلق القوة الشعبية القادرة على الانقضاض على كل محاولة للتآمر والقيام بالتماف يسلب الشعب ثمار نضاله .

كذلك فان ممارسة الحرية تخلق القيادات المتجددة للعمل الثورى وتوسع هذه القيادات وتدفعها دائما الى الأمام وتخلق قيادة من التفكير الجماعى القادر على صد نزعات التحكم الفردى، ومن ثم فهى توفر للعمل الوطنى ضمانات بعيدة المدى .

ان حرية القيادات يجب أن تستمد حقها من حرية القواعد الشعبية ، ولا تستطيع القيادات أن تمارس عملها بالاكراه والتعصب.

ان القيادة الحقيقية هى الاحساس بمطالب الشعب والتعبير عنها وايجاد الوسائل لتحقيقها وتجميع قوى الشعب وراء الجهود المحققة لها

ولابد فى الدستور الجديد من تنظيم عملية رجوع القيادات الشعبية الى قواعدها وتأكيد مسئوليتها أمام المنابع الأصلية لقوتها. ولا بد لنا أن نذكر دائما أن القواعد الشعبية مفعمة بالثورية الطبيعية ، وأن ثورية القواعد والحاحها الدائم من أجل التقدم سوف تكون قوة دافعة لثورية القيادة .

ان تحريك طاقات الشعب الى العمل لا يجب أن يتم عن طريق

اغراق الجماهير فى الأمل . ان التغيير الكبير بطبيعته يصاحبه تطلع بعيد المدى الى الأهداف المرجوة من النضـال . لكنه من ألزم الواجبات فى تلك الفترة أن تتضح أمام الشعب بجلاء صعوبة الوصول الى الأهداف المرجوة . ان مجرد التغيير الثورى فى أوضاع المجتمع القديم لا يحقق أحلام الجماهير ، ولكن الجهود المتواصلة هى وحدها القادرة على الوصول الى الأحلام .

وليس من حق أحد فى هذه المرحلة أن يخدع الجماهير بالمنى . وانما تقتضى الأمانة الثورية أن تكون لدى الجماهير صورة كاملة لمسئولياتها بلوغا لآمالها .

ان ذلك أمر ينبغى وضعه موضع الاعتبار طول الوقت ، وينبغى أن يصاحبه تقدير للتطلعات الكبرى للجماهير ، وتقدير فى الوقت ذاته للروح المعنوية لدى المسئولين عن قيادة العمـل تحقيقا لهذه التطلعات .

والمراهقة الفكرية خطر ينبغى التصدى له والقضاء عليه . ان الذين يجمدون الكفاح الوطنى بتفسيرات أو قوالب تحد قدرته على الانطلاق أو تشيع فيه روح التردد انما يقللون من قـوة المجتمع بقدر ضعفهم وعدم قدرتهم على التفكير الخلاق المنبعث من الواقع الوطنى .

ان التقدم الوطنى لا تحققه كلمات محفوظة عالية الرنين .

ان تحرير الطاقات الخلاقة لأى شعب من الشعوب يرتبط بالتاريخ ويرتبط بالطبيعة ويرتبط بالتطورات السائدة والمؤثرة فى العالم الذى يعيش فيه .

ليس هناك شعب يستطيع أن يبدأ تقدمه من فراغ والا كان يتقدم الى الفراغ ذاته .

ان الخطر فى المراهقة الفكرية فى هذه المرحلة انما يخلق نوعا من الارهاب المعنوى يعرقل التجربة والخطأ .

والقيادات الجديدة المتصدية لتحريك التطوير الوطنى قوة هائلة لابد من حمايتها لتؤدي رسالتها الوطنية بالنجاح المطلوب.

ان الثروة التى يملكها هذا الوطن صانع الحضارة من الخبراء والفنيين فى جميع المجالات قيمة هائلة لابد من الحرص عليها وتنميتها وحمايتها .

وفى بعض الأحيان فان هذه القيادات فى حاجة الى حمايتها من نفسها .

ان هذه القيادات قد تقع فى خطأ توهم أن المشاكل الكبرى للتطوير الوطنى تحل خلال التعقيدات المكتبية والادارية . ان هذه التعقيدات تضع أعباء جديدة على العمل الوطنى دون أن تساعده .

انها قادرة ، لو تركت لخطأ وهمها ، أن تصبح طبقة عازلة

تحول دون تدفق العمل الثورى وتجمد وصول نتائجه الى الجماهير التى تحتاج اليه . ان أجهزة العمل الادارى ترتكب غلطة العمر اذا ما تصورت أن أجهزتها الكبيرة غاية فى حد ذاتها . ان هذه الأجهزة ليست الا وسائل لتنظيم الخدمة العامة وضمان وصولها على نحو سليم الى الجماهير .

وبنفس المقدار ، فان التنازع على السلطات يؤدى الى شلل القيادات العاملة فى التطوير الوطنى اذ تصبح كل منها عقبة أمام جهود الأخرى ، تجمد عملها وتلغى آثاره . كذلك فان تكديس سلطات كبيرة فى أيد قليلة يؤدى دون جدال الى انتقال السلطة الحقيقية الى غير المسئولين عنها بالفعل أمام الشعب .

لقد كان هذا الاعتبار هو المصدر الحقيقى للقانون الثورى الذى صدر بأن يكون هناك عمل واحد للرجل الواحد . ان ذلك لم يكن اجراء عدل فقط ، ولكنه كان كذلك محاولة للوصول الى أن يكون الفرد المناسب فى العمل المناسب لخبرته وقدرته .

والقيادات الجديدة لابد لها أن تعى دورها الاجتماعى ، وان أخطر ما يمكن أن تتعرض له فى هذه المرحلة هو أن تنحرف متصورة أنها تمثل طبقة جديدة حلت محل الطبقة القديمة وانتقلت اليها امتيازاتها .

ان قيادة المشروعات الكبرى فى عملية التطوير فى حاجة أيضا

الى أن تؤمن بأن الاسراف ، حتى وان لم تتبعه استفادة شخصية، هو نوع من الانحراف ، فانه اهدار لثروة الشعب التى هى وقود معركة التطوير .

والاسراف يشمل التضخم فى مصاريف الانتاج التى لا مبرر لها ، كما أنه يشمل فى الوقت ذاته عدم تقدير المسئولية فى دراسة المشروعات الجديدة ، ويمتد الى الاهمال فى التنفيذ بدون اليقظة الواجبة لسلامة العمل

ان تلك كلها من سمات مرحلة التغييرات الكبرى ومن أخطارها ، ولكن السيطرة عليها والحد من تأثيرها ممكن بممارسة الحرية .

ان العمل الثورى لا بد له أن يكون عملا علميا .

ان الثورة ليست عملية هدم أنقاض الماضي ، ولكن الثورة هى عملية بناء المستقبل .

واذا تخلت الثورة عن العلم فمعنى ذلك أنها مجرد انفجار عصبى تنفس به الأمة عن كبتها الطويل ، ولكنها لا تغير من واقعها شيئا .

ان العلم هو السلاح الحقيقى للارادة الثورية ، ومن هنا الدور العظيم الذى لابد للجامعات ولمراكز العلم على مستوياتها المختلفة أن تقوم به .

ان الشعب هو قائد الثورة ..

والعلم هو السلاح الذى يحقق النصر الثورى .

والعلم وحده هو الذى يجعل التجربة والخطأ فى العمل الوطنى تقدما مأمون العواقب . وبدون العلم فان التجربة والخطأ تصبحان نزعات اعتباطية قد تصيب مرة ولكنها تخطىء عشرات المرات .

ان مسئولية الجامعات ومعاهد البحث العلمى فى صنع المستقبل لا تقل عن مسئولية السلطات الشعبية المختلفة .

ان السلطات الشعبية بدون العلم قد تستطيع أن تثير حماسة الجماهير ، لكنها بالعلم وحده تقدر على العمل تحقيقا لمطالب الجماهير .

ومن هذا التصور فان الجامعات ليست أبراجا عاجية ، ولكنها طلائع متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة .

ان قدرتنا على التمكن من فروع العلم المختلفة هى الطريق الوحيد أمامنا لتعويض التخلف . بل أن النضال الوطنى اذا ما اعتمد على العلم المتقدم يستطيع أن يمنح نفسه فرصة أعظم للانطلاق تجعل التخلف السابق ميزة أمام ما سوف يحققه التقدم الجديد

ان الأمم التى أرغمت على التخلف ، اذا ما استطاعت أن تبدأ الآن معتمدة على العلم المتقدم ، تضمن لنفسها نقطة بداية تفوق النقطه التى بدأ منها الذين سبقوها الى المستقبل ، ومن ثم تمنح نفسها قوة اندفاع أشد فى اللحاق بهم والسبق عليهم .

ان المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التى يتصدى شعبنا اليوم لمواجهتها لابد لها من حلول علمية .

على أن مراكز البحث العلمى الآن مطالبة فى هذه المرحلة من النضال أن تطور نفسها بحيث يكون العلم للمجتمع .

ان العلم للعلم فى حد ذاته مسئولية لا تستطيع طاقتنا الوطنية فى هذه المرحلة أن تتحمل أعباءها .

لذلك فان العلم للمجتمع يجب أن يكون شعار الثورة الثقافية فى هذه المرحلة . على أن بلوغ النضال الوطنى لأهدافه سوف يسمح لنا فى مرحلة متقدمة من تطورنا بأن نساهم ايجابيا مع العالم فى العلم للعلم .

وليس العلم للمجتمع عقبة تفرض على العلماء أن يلتزموا بمشاكل الخبز المباشرة وحدها . ان ذلك يصبح تفسيرا ضيقا لرغيف الخبز الذى نريده .

اننا لا نستطيع أن نتقاعس لحظة عن الدخول منذ الآن فى عصر الذرة .

لقد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعن عصر الكهرباء . ولقد كلفنا هذا التخلف ، مع أن ظروف القهر الاستعماري الرجعى هى التى فرضته علينا ، كثيراً ، وما زال يكلفنا الكثير . ولكننا مطالبون الآن — وعصر الذرة يشرق فجره على الدنيا — أن نبدأ الفجر مع الذين بدأوه .

ان الطاقة الذرية من أجل الحرب ليست هدفنا ، ولكن الطاقة الذرية فى خدمة الرخاء قادرة على أن تصنع المعجزات فى معركة التطوير الوطنى .

على أنه يتعين علينا أن نذكر دائما أن الطاقات الروحية التى تستمدها الشعوب من مثلها العليا النابعة من أديانها السماوية أو من تراثها الحضارى قادرة على صنع المعجزات .

ان الطاقات الروحية للشعوب تستطيع أن تمنح آمالها الكبرى أعظم القوى الدافعة . كما أنها تسلحها بدروع من الصبر والشجاعة تواجه بهما جميع الاحتمالات وتقهر بهما مختلف المصاعب والعقبات .

واذا كانت الأسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة ، فان الحوافز الروحية والمعنوية هى وحدها القادرة على منح هذا التقدم أنبل المثل العليا وأشرف الغايات والمقاصد .

الباب التاسع

الوحــــدة العربيــــة

ان مسئولية الجمهورية العربية المتحدة فى صنع التقدم وفى دعمه وحمايته تمتد لتشمل الأمة العربية كلها .

ان الأمة العربية لم تعد فى حاجة الى أن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها .

لقد جاءت الوحدة هذه المرحلة وأصبحت حقيقة الوجود العربى ذاته .

يكفى أن الأمة العربية تملك وحدة اللغة التى تصنع وحدة الفكر والعقل .

ويكفى أن الأمة العربية تملك وحدة التاريخ التى تصنع وحدة الضمير والوجدان .

ويكفى أن الأمة العربية تملك وحدة الأمل التى تصنع وحدة المستقبل والمصير .

ان الذين يحاولون طعن فكرة الوحدة العربية من أساسها ،

مستدلين بقيام خـلافات بين الحكومات العربية ، ينظرون الى الأمور نظرة سطحية .

ان مجرد وجود هذه الخلافات هو فى حد ذاته دليل على قيام الوحـدة .

ان هذه الخلافات تنبع من الصراع الاجتماعى فى الواقع العربى . واللقاء بين القوى التقدمية الشعبية فى كل مكان من العالم العربى والتجمع الذى تقوم به العناصر الرجعية والانتهازية فى العالم العربى ، هو الدليل على وحدة التيارات الاجتماعية التى تهب على الأمة العربية وتحرك خطواتها وتنسقها عبر الحـدود المصطنعة .

ان التقاء القوى التقدمية الشعبية على الأمل الواحد فى كل مكان من الأرض العربية ، وتجمع القوى الرجعية على المصالح المتحدة فى كل مكان من الأرض العربية ، هو فى حد ذاته دليل على الوحدة أكثر مما هو دليل على التفرقة .

ان مفهوم الوحدة العربية قد جاوز النطاق الذى كان يفرض التقاء حكام الأمة العربية ليكون من لقائهم صورة للتضامن بين الحكومات .

ان مرحلة الثورة الاجتماعية تقدمت بهذا المفهوم السطحى للوحدة العربية ودفعت به خطوة الى مرحلة أصبحت فيها وحدة الهدف هى صورة الوحدة .

ان وحدة الهدف حقيقة قائمة عند القواعد الشعبية فى الأمة العربية كلها .

واختلاف الأهداف عند الفئات الحاكمة هو صورة من صور التطور الحتمى الثورى واختلاف مراحله بين الشعوب العربية

لكن وحدة الهدف عند القواعد الشعبية هى التى ستكفل بسد الفجوات الناشئة من اختلاف مراحل التطور .

ان وحدة الأمة العربية قد وصلت فى صلابتها الى حد أنها أصبحت تتحمل مرحلة الثورة الاجتماعية .

ولا يمكن أن تدل أساليب الانقلاب العسكرى ، ولا أساليب الانتهازية الفردية ، ولا أساليب الرجعية المتحكمة ، على شىء الا على دلالتها بأن النظام القديم فى العالم العربى يعانى جنون اليأس وأنه يفقد أعصابه تدريجيا وهو يسمع من بعيد فى قصوره المعزولة وقع أقدام الجماهير الزاحفة الى أهدافها .

ان وحدة الهدف لابد أن تكون شعار الوحدة العربية فى تقدمها من مرحلة الثورة السياسية الى الثورة الاجتماعية

ولا بد أن ينبذ الشعار الذى جرت تحته مرحلة سابقة من النضال الوطنى ، هى مرحلة الثورة السياسية ضد الاستعمار .

ان الاستعمار الآن غير مكانه ولم يعد قادرا على مواجهة الشعوب مباشرة ، وكان مخبؤه الطبيعى بحكم الظروف داخل قصور الرجعية .

ان الاستعمار نفسه ، دون أن يدرى ، ساهم في تقريب يوم الثورة الاجتماعية ، وذلك حين توارى بمطامعه وراء العناصر المستغلة يوجهها ويحركها .

وليس من شك أن الثورات الأصيلة تستفيد من حركات خصومها في مواجهتها وتكتسب منها قوة دافعة .

ان الاستعمار كشف نفسه وكذلك فعلت الرجعية بتهالكها على التعاون معه ، وأصبح محتما على الشعوب ضربهما معا ، وهزيمتهما معا ، تأكيدا لانتصار الثورة السياسية في بقية أجزاء الوطن العربى ودعما لحق الانسان العربى في حياة اجتماعية أفضل لم يعد قادرا على صنعها بغير الطريق الثورى .

والعمل العربى فى هذه المرحلة يحتاج الى كل خبرة الأمة العربية مع تاريخها الطويل المجيد ، ويحتاج الى حكمتها العميقة بقدر حاجته الى ثوريتها وارادتها على التغيير الحاسم .

ان الوحدة لا يمكن بل ولا ينبغى أن تكون فرضا ، فان الأهداف العظيمة للأمم يجب أن تتكافأ أساليبها شرفا مع غاياتها .

ومن ثم فان القسر بأى وسيلة من الوسائل عمل مضاد للوحدة .

انه ليس عملا غير أخلاقى فحسب ، وانما هو خطر على الوحدة الوطنية داخل كل شعب من الشعوب العربية ، ومن ثم

بالتالى فهو خطر على وحدة الأمة العربية فى تطورها الشامل

وليست الوحدة العربية صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها ، لكن الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الأشكال والمراحل وصولا الى الهدف الأخير .

ان أى حكومة وطنية فى العالم العربى ، تمثل ارادة شعبها ونضاله فى اطار من الاستقلال الوطنى ، هى خطوة نحو الوحدة من حيث أنها ترفع كل سبب للتناقض بينها وبين الآمال النهائية فى الوحدة .

ان أى وحدة جزئية فى العالم العربى ، تمثل ارادة شعبين أو أكثر من شعوب الأمة العربية ، هى خطوة وحدوية متقدمة ، تقرب من يوم الوحدة الشاملة ، وتمهد لها ، وتمد جذورها فى أعماق الأرض العربية .

ان مثل هذه الظروف تمهد الطريق للدعوة الى الوحدة الشاملة .

واذا كانت الجمهورية العربية المتحدة ترى فى رسالتها العمل من أجل الوحدة الشاملة ، فان الوصول الى هذا الهدف ليساعد عليه وضوح الوسائل التى لابد من تحديدها تحديدا قاطعا وملزما فى هذه المرحلة من النضال العربى .

ان الدعوة السلمية هى المقدمة .

والتطبيق العلمى لكل ما تتضمنه الدعوة من مفاهيم تقدمية للوحدة هو الخطوة الثانية للوصول الى نتيجة محققة .

ان استعجال مراحل التطور نحو الوحدة يترك من خلفه — كما أثبتت التجارب — فجوات اقتصادية واجتماعية تستغلها العناصر المعادية للوحدة كى تطعنها من الخلف .

ان تطور العمل الوحدوى نحو هدفه النهائى الشامل يجب أن تصحبه بكل وسيلة جهود عملية لملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة من اختلاف مراحل التطور بين شعوب الأمة العربية ، هذا الاختلاف الذى فرضته قوى العزلة الرجعية والاستعمارية .

ان جهودا عظيمة وواعية يجب أن تتجه أيضا الى فتح الطريق أمام التيارات الفكرية الجديدة حتى تستطيع أن تحدث أثرها فى محاولات التمزيق ، وتتغلب على بقايا التشتت الفكرى الذى أحدثه ضغط ظروف القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين وما تركته دسائسه ومناوراته من رواسب تحجب الرؤية الصافية فى بعض الظروف .

والجمهورية العربية المتحدة ، وهى تؤمن بأنها جزء من الأمة العربية ، لابد لها أن تنقل دعوتها والمبادىء التى تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربى . ولا ينبغى الوقوف لحظة أمام

الحجة البالية القديمة التى قد تعتبر ذلك تدخلا منها فى شئون غيرها .

وفى هذا المجال ، فان الجمهورية العربية المتحدة لابد لها أن تحرص على أن لا تصبح طرفا فى المنازعات الحزبية المحلية فى أى بلد عربى . ان ذلك أمر يضع دعوة الوحدة ومبادئها فى أقل من مكانها الصحيح .

واذا كانت الجمهورية العربية المتحدة تشعر أن واجبها المؤكد يحتم عليها مساندة كل حركة شعبية وطنية ، فان هذه المساندة يجب أن تظل فى اطار المبادىء الأساسية ، تاركة مناورات الصراع ذاته للعناصر المحلية تجمع له الطاقات الوطنية وتدفعه الى أهدافه وفق التطور المحلى وامكانياته .

كذلك فان الجمهورية العربية المتحدة مطالبة بأن تفتح مجال التعاون بين جميع الحركات الوطنية التقدمية فى العالم العربى .

انها مطالبة بأن تتفاعل معها فكريا من أجل التجربة المشتركة .

لكنها فى نفس الوقت لا تستطيع أن تفرض عليها صيغة محددة لصنع التقدم .

ان قيام اتحاد للحركات الشعبية الوطنية التقدمية فى العالم العربى أمر سوف يفرض نفسه على المراحل القادمة من النضال .

ان ذلك لا يؤثر — ولا ينبغى له أن يؤثر — على قيام جامعة

الدول العربية . واذا كانت الجامعة العربية غير قادرة على
تحمل الشوط العربى الى غايته الخاتمة البعيدة فانها تقدر
السير به خطوات .

ان الشعوب تريد أملها كاملا .

والجامعة العربية — بحكم كونها جامعة للحكومات —
لا تقدر أن تصل الى أبعد من الممكن .

ان الممكن خطوة فى طريق المطلوب الشامل .

ان تحقيق الجزء مساهمة فى تقريب يوم الكل .

لهذا فان الجامعة العربية تستحق كل التأييد ، على أن
لا يكون هناك تحت أى ظرف من الظروف وهم تحميلها أكثر من
طاقتها العملية التى تحدهاظروف قيامها وطبيعته .

ان الجامعة العربية قادرة على تنسيق ألوان ضرورية من
النشاط العربى فى المرحلة الحاضرة ، لكنها فى نفس الوقت ، تحت
أى ستار وفى مواجهة أى ادعاء ، لا يجب أن تتخذ وسيلة لتجميد
الحاضر كله وضرب المستقبل به .

الباب العاشر

السياسة الخارجية

ان السياسة الخارجية لشعب الجمهورية العربية المتحدة هى انعكاس أمين وصادق لعمله الوطنى .

ان أى سياسة خارجية لأى وطن من الأوطان لا تكون انعكاسا أمينا وصادقا لعمله الوطنى ، تصبح ادعاء يكشف نفسه بنفسه وتصبح نفاقا واتجارا بالشعارات .

ان تلك هى المهزلة التى تقع فيها الحكومات الرجعية حين تحاول للتضليل أن تستعير سياسة خارجية براقة لا تكون صدى للواقع الوطنى وتعبيرا عنه .

لن الشعوب الواعية تفضح هذه الحكومات وتقتص منها حساب الضلال الذى حاولت أن تزيفه عليها .

والسياسة الخارجية لشعب الجمهورية العربية المتحدة انعكاس أمين وصادق لعمله الوطنى ، تمتد فى ثلاثة خطوط حفرت مجراها عميقا ومستقيما بنضال شعب باسل صمد لكل أنواع الضغط وانتصر عليها .

ان الخطوط الثلاثة العميقة فى السياسة الخارجية للجمهورية العربية تعبيرا عن كل مبادئها الوطنية هى :

الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل ، وكشفه فى جميع أقنعته ، ومحاربته فى كل أوكاره .

والعمل من أجل السلام ، لأن جو السلام واحتمالاته هو الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطنى .

ثم التعاون الدولى من أجل الرخاء ، فان الرخاء المشترك لجميع الشعوب لم يعد قابلا للتجزئة ، كما أنه أصبح فى حاجة الى التعاون الجماعى لتوفيره .

ان شعب الجمهورية العربية المتحدة فى حربه ضد الاستعمار ضرب مثلا حيا ما زال أسطورة فى تاريخ نضال الشعوب .

ان شعبنا كشف الاستعمار العثمانى وقاومه برغم التحايل عليه بأستار الخلافة الاسلامية .

ثم قاوم شعبنا الغزو الفرنسى حتى أرغم المغامر الذى دوخ أوروبا كلها على أن يرحل بالليل عبر البحر الأبيض الى فرنسا .

ثم صمد لمؤامرات الاستعمار العالمى واحتكاراته الدولية التى استعملت أسرة محمد على .

وتدافعت موجاته الثورية واحدة اثر الأخرى حتى جرفت أمامها ، بعد سنوات طويلة من التضحيات النبيلة ، كل الحواجز

التى أقامها الاستعمار على أرضه لحماية وجوده . لقد واجه شعبنا ثلاث امبراطوريات ، هى : الامبراطورية العثمانية والفرنسية والبريطانية وقاوم غزوها لبلاده وانتصر عليها .

ان شعبنا دفع خلال عشرات السنين بل مئاتها ثمنا غاليا لانتصاره على الاستعمار ، لكنه فى النهاية حصل على النصر الذى برر أمام التاريخ كل التضحيات وشرف مقدارها .

وبعد النصر الثورى العظيم صباح ٢٣ يوليو ، وفى طريق الشعب الى التقدم الثورى ، داست الجموع المنتصرة بأقدامها بقايا العهد الملكى الدخيل ، ودكت حصون الاقطاع ، واجتثت جذور الرجعية .

لقد كانت تلك كلها هى الركائز التى ثبت الاستعمار عليها وجوده فوق أرضنا ، وبانقضاض شعبنا عليها وتدميرها فان الوجود الاستعمارى فقد حلقات اتصاله بأرض الوطن الطاهرة ، ومن ثم كانت الخطوة الباقية هى ارغام قواته على الرحيل وراء البحر بعد أن طوت أعلامها وابتلعت كبرياءها .

ان شعبنا بعد عشرات السنين من الاستعمار فاز بارغام القوى العدوانية على الجلاء مرتين فى عام واحد هو عام ١٩٥٦ الفاصل فى نضالنا الوطنى .

ان الاستعمار الذى جلا عن أرضنا ، طبقا لاتفاق تم تنفيذه

فى يونية سنة ١٩٥٦ ، ما لبث أن عاد فى أكتوبر من نفس العام متصورا أنه قادر على اخضاع ارادة شعبنا واذلاله واجباره على الركوع خضوعا لارادة المستعمرين .

ان شعبنا الذى عقد العزم على حماية استقلاله ، ورفض كل الحيل الاستعمارية التى حاولت أن تجره الى مناطق النفوذ ، وقاد مقاومة هائلة فى الشرق الأوسط كله ضد حلف بغداد حتى أسقط ، لم يتردد فى مواجهة العدوان المسلح الثلاثى الذى أقدمت عليه اثنتان من دول العالم الكبرى زحفتا عليه من القاعدة الاستعمارية التى خلقتها المؤامرات الرامية الى ارهاب الأمة العربية وتمزيقها وهى اسرائيل .

ان الاستعمار فى معركة السويس كشف نفسه وكشف قواعده وكشف أعوانه .

ان الاستعمار انقض على شعب مصر بالسلاح لأن الشعب المصرى حاول أن يحقق استقلاله ويبنى تقدمه من أحد موارده الوطنية الذى طال استغلال الاستعمار له واحتكاره لكل عائده وقيمته .

ان الشعب المصرى باسترداد قناة السويس ضرب الاستعمار واحتكاراته فى الصميم .

وأثبت صلابته بتحمله العنيد لتبعات اصراره ، الى حد قبول المعركة المسلحة فى وجه قوى زاحفة جرارة .

ان الشعب المصرى بثباته الرائع وبقتاله المرير ضـد الغزو ، استطاع أن يهز الضمير العالمى ويحركه بصورة لم يسبق لها مثيل فى التطور الدولى .

ولقد كان التحول الرائع فى المعركة نقطة فاصلة فى حركات التحرير .

ان الشعب المناضل الذى كان يواجه الطغاة الكبار وحده ، لم يعد وحيدا .

وانما انقلب الموقف رأسا على عقب نتيجة للمقاومة الوطنية الباسـلة .

ان الذين تجمعوا ضد شعبنا ليعزلوه وجدوا أنفسهم فى عزلة عن الدنيا كلها ، بينما وقفت شعوب العالم كلها مع شعبنا تشد أزره وتلوح له بأيديها تحية له وتضامنا معه .

ان الهزيمة المريرة التى منى بها الاستعمار فى حرب السويس أنهت عصر المغامرات الاستعمارية المسلحة .

ان نهاية هذا العهد البغيض بالنسبة لكل شعوب العـالم تحققت بفضل نضال شعبنا .

ان الاستعمار الذى ما زال متمسكا بأهدافه غير أسلوبه .

ان شعبنا كان بالمرصاد لكل محاولات التنكر والتخفى وواصل مطاردته لها وتجميع قوى الشعوب ضدها .

ان اصرار شعبنا على محاربة الأحلاف العسكرية التى تريد أن تجر الشعوب رغم ارادتها الى فلك الاستعمار كان صوتا عاليا بالحق ارتفع فى جميع المجالات منبها ومحذرا .

ان اصرار شعبنا على تصفية العدوان الاسرائيلى على جزء من الوطن الفلسطينى هو تصميم على تصفية جيب من أخطر جيوب المقاومة الاستعمارية ضد نضال الشعوب . وليس تعقب سياستنا للتسلل الاسرائيلى فى افريقيا غير محاولة لحصر انتشار سرطان استعمارى مدمر .

ان اصرار شعبنا على مقاومة التمييز العنصرى هو ادراك سليم للمغزى الحقيقى لسياسة التمييز العنصرى . ان الاستعمار فى واقع أمره هو سيطرة تتعرض لها الشعوب من الأجنبى ، بقصد تمكينه من استغلال ثرواتها وجهدها ، وليس التمييز العنصرى الا لونا من الوان استغلال ثروات الشعوب وجهدها ، فان التمييز بين الناس على أساس اللون هو تمهيد للتفرقة بين قيمة جهودهم . ان الرق كان الصورة الأولى من صور الاستعمار ، والذين ما زالوا يباشرون أساليبه يرتكبون جريمة لا يقتصر أثرها على ضحاياهم وانما يلحقون الأذى بالضمير الانسانى كله وبما أحرزه من انتصارات .

ان شعبنا لم يدخر جهدا فى سعيه نحو السلام .

ان السعى نحو السلام قاد خطى شعبنا الى مراكز دولية أصبح لها الآن من قوة الاشعاع ما يضيء الطريق نحو السلام

ان شعبنا الذى ساهم بكل اخلاص فى أعمال مؤتمر باندونج وانجاحه ، والذى شارك فى أعمال الأمم المتحدة وحاول عن طريق هذه الأداة الدولية العظيمة دفع الخطر عن السلام ، أثبت شجاعة فى الايمان بالسلام .

لقد تكلم من باندونج ، مع غيره من دول آسيا وافريقيا ، نفس اللغة التى تكلم بها أمام الكبار الأقوياء فى الأمم المتحدة .

ان شعبنا ، فى دعوته الى السلام وفى عمله لتوطيد احتمالاته ، اشترك مع الجميع ، وواجه الجميع بقوة التعبير الحر .

ان شعبنا ، الذى شارك فى الجهود الانسانية العظيمة المكرسة لتحريم التجارب الذرية ، وشارك ايجابيا فى العمل من أجل نزع السلاح ، انما كان يصدر عن ايمان مطلق بالسلام .. لأنه يؤمن ايمانا مطلقا بالحياة .

ان شعبنا يعرف قيمة الحياة لأنه يحاول بناءها على أرضه .

ان صدق دعوته للسلام ينبع من حاجته الماسة اليه

ان السلام هو الضمان الأكيد لقدرته على الاستمرار فى معركته المقدسة من أجل التطوير .

ان العمل من أجل السلام هو الذى سلح شعبنا بشعار عدم الانحياز والحياد الايجابى .

ان ارتفاع هذا الشعار اليوم على قارات كثيرة من العالم هو

تحية عظيمة لاخلاص شعبنا فى خدمة السلام . ان الدعوة الأولى لأول مؤتمر لدول عدم الانحياز ، هذه الدعوة التى صدرت من القاهرة ولقيت استجابة رائعة لدى الكثير من الشعوب ، كانت فى نفس الوقت تقديرا انسانيا للمنهج الذى سلكناه فى خدمة السلام بعد ايماننا به واخلاصنا له .

بل ان الذين يحاولون اليوم استغلال شعار عدم الانحياز والحياد الايجابى ليستروا به أمام شعوبهم انحيازهم الى معسكرات الحرب والاستعمار ، انما يقدمون اطراء غير مباشر لشعبنا الذى كان رائدا فى رفع هذا الشعار عن ايمان وفى النضال من أجله عن حاجة حقيقية اليه نابعة من صميم كفاحه لاحراز التقدم .

ان التعاون الدولى من أجل الرخاء المشترك لشعوب العالم هو امتداد طبيعى للحرب ضد الاستعمار ، ضد الاستغلال .

وهو استطراد منطقى للعمل من أجل السلام لتوفير الجو الأمثل للتطوير .

ان التعاون الدولى من أجل الرخاء يصل بالسياسة الخارجية للجمهورية العربية الى الهدف النهائى الذى تسعى اليه سياستها الخارجية انعكاسا لنضالها الوطنى .

ان شعبنا يمد يده لجميع الشعوب والأمم العاملة من أجل السلام العالمى والرخاء الانسانى .

ان المعارك الدولية التى خاضها شعبنا انما كانت معارك دفاعية خاضها قتالا عن حقوقه المشروعة وحقوق الأمة العربية التى يشعر بانتمائه الحيوى اليها انتماء الجزء الى الكل .

ولقد رفع شعبنا ، حتى فى أحلك ظروف المعارك القاسية التى أرغم على خوضها ، شعاره الخالد « السلام لا الاستسلام » ، ايماءة واضحة الى أنه يقبل التعاون الدولى ولكنه يقاوم السيطرة .

ان شعبنا يؤمن أن الرخاء لا يتجزأ وأن التعاون الدولى من أجل الرخاء هو أقوى ضمانات السلام العالمى .

ان السلام لا يمكن أن يستقر فى عالم تتفاوت فيه مستويات الشعوب تفاوتا مخيفا ، ان السلام لا يمكن أن يستقر على حافة الهوة السحيقة التى تفصل بين الأمم المتقدمة والأمم التى فرض عليها التخلف .

ان الصدام المحقق بين التخلف والتقدم هو الخطر الثانى الذى يهدد السلام العالمى بعد الخطر الأول الذى يكمن فى نشوب حرب ذرية مفاجئة .

ان التعاون الدولى من أجل الرخاء هو الأمل الوحيد فى تطور سلمى يقرب ما بين مستويات الأمم ويزرع المحبة بينها بديلا عن سموم الكراهية .

ان التعاون الدولى من أجل الرخاء من جانب الدول المتقدمة

هو التكفير الانسانى الذى يشترك فيه المسئولون وغير المسئولين عن العصر الاستعمارى .

ان التعاون الدولى يمتد على جبهة عريضة تحاول الجمهورية العربية أن تتحرك عليها .

انه يشمل فتح الأسرار العلمية للجميع فان احتكار العلم يهدد البشرية بنوع جديد من السيطرة الاستعمارية .

كذلك هو يشمل الدعوة الى توجيه الذرة للسلام حتى تستطيع أن تخدم قضية التطوير وتضيء جوانب التخلف المظلم .

كذلك هو يشمل التبشير بفكرة توجيه المبالغ الطائلة التى توجه الى صنع الأسلحة النووية لتخدم الحياة بدلا من أن ترصد لها وتتربص بها .

كذلك هو يشمل الدعوة الى مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية بحيث لا تستخدم بواسطة الأقوياء لتحطيم محاولات غيرهم من أجل التقدم .

ان شعبنا يمد نواياه المعززة بالأعمال لتحقيق التعاون الدولى عبر كل المحيطات والى كل الأقطار .

واذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية ، فهو يؤمن بجامعة افريقية ، ويؤمن بتضامن آسيوى افريقى ، ويؤمن بتجمع من أجل السلام يضم جهود الذين ترتبط مصالحهم به ، ويؤمن برباط

روحى وثيق يشده الى العالم الاسلامى ، ويؤمن بانتمائه الى الأمم المتحدة وبولائه لميثاقها الذى استخلصته آلام الشعوب فى محنة حربين عالميتين تخللتهما فترة من الهدنة المسلحة .

ان الايمان بهذا كله لا يتعارض مع بعضه ولا يتصادم ، وانما هى حلقات سلسلة واحدة .

ان شعبنا شعب عربى ومصيره يرتبط بوحدة مصير الأمة العربية .

ان شعبنا يعيش على الباب الشمالى الشرقى لافريقيا المناضلة وهو لا يستطيع أن يعيش فى عزلة عن تطورها السياسى والاجتماعى والاقتصادى .

ان شعبنا ينتمى الى القارتين اللتين تدور فيهما الآن أعظم معارك التحرير الوطنى ، وهو أبرز سمات القرن العشرين .

ان شعبنا يعتقد فى السلام كمبدأ ويعتقد فيه كضرورة حيوية ، ومن ثم لا يتوانى عن العمل من أجله مع جميع الذين يشاركونه نفس الاعتقاد .

ان شعبنا يعتقد فى رسالة الأديان ، وهو يعيش فى المنطقة التى هبطت عليها رسالات السماء .

ان شعبنا يعيش ويناضل من أجل المبادىء الانسانية السامية التى كتبتها الشعوب بدمائها فى ميثاق الأمم المتحدة . ان فقرات

كثيرة فى هـذا الميثاق قد كتبت بدماء شـعبنا ودماء غـيره من الشعوب .

ان شعبنا قد عقد العزم على أن يعيد صنع الحياة على أرضه بالحرية والحق ، بالكفاية والعدل ، بالمحبة والسلام .

وان شعبنا يملك من ايمانه بالله وايمانه بنفسه ما يمكنه من فرض ارادته على الحياة ليصوغها من جديد وفق أمانيه .

~~~~~~~~~
~~~~~~~~~

أبواب الميثـــاق

صفحة

مطابـــع
الهيئة العامة للاستعلامات



مطابع الهيئة العامة للاستعلامات